

أثر التدقيق القضائي في الحد من الفساد المالي و الإداري (دراسة استطلاعية من وجهة نظر مراقبي الحسابات و الأكاديميين في إقليم كردستان –العراق)

بليسة نوزاد كاكمرش¹، ثيان سليمان حمه سعيد الصالحي²

^{1,2} قسم المحاسبة، فاكولتي العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة كويه، أربيل، العراق

Email: blesa.nawzad@koyauniversity.org¹, vian.alsalihi@koyauniversity.org²

الملخص:

تهدف الدراسة الى بيان أثر التدقيق القضائي في كشف و مكافحة الفساد المالي و الإداري في المؤسسات و داخل الوحدات الادارية، و يعد التدقيق القضائي من المهن الحديثة و المتطورة، فضلا عن أن هناك قيودا في التدقيق القضائي التي تركز على كشف الاحتيال في توضيح المسؤوليات على مستوى الشركة. ومضاعفة عملية تعيين مدقق قضائي في ذلك المجال، وتقديم الجامعات دورات متخصصة لدراسة المحاسبة و التدقيق القضائي بهذا الصدد.

و قد تمت هذه الدراسة عن طريق استخدام اداة الاستبانة وزعت على عينة تكونت من ثلاث مجموعات و هي مجموعة مراقبي الحسابات و المحاسبين القانونيين و مجموعة من التدريسيين (الأكاديميين) في جامعات و معاهد اقليم كردستان العراق. وتم توزيع (120) استبانة و استرد منها (111) استمارة صالحة للتحليل عن طريق البرنامج الاحصائي الجاهز و SPSS و البرامج AMOS. و قد توصلت الدراسة الى مجموعة نتائج و استنتاجات تشير الى وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة و الثابتة في اطار المنهج الوصفي للدراسة و في ضوء اختبار فرضيات الدراسة و من اهم النتائج و الاستنتاجات، وجود ظاهرة الفساد المالي و الإداري، وتأثير مهارات و خبرات المدقق القضائي و لاسيما المعرفة القانونية و الادارية في مكافحة الفساد المالي و الإداري. و على ضوء النتائج و الاستنتاجات لقد اوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات من أهمها ينبغي على السلطات المالية في إقليم كردستان العراق دمج التدقيق القضائي الى الاجراءات الرقابية من اجل الحد و مكافحة الفساد المالي و الإداري، و قد حلت النتائج بين المتغيرات باستخدام انحدار خطي متعدد.

الكلمات المفتاحية: التدقيق القضائي، الفساد المالي و الإداري، مراقبي الحسابات و الأكاديميين.

پوخته:

نامانجی توێژینهوه که نیشاندانی کاریگهري وردیینی دادومرییه له دۆزینهوه و بهرنگاربوونهوهی گهندهلی دارایی و کاریگری له دامهزراومکان و لهناو یهکه کاریگرییهکاندا، وردیینی دادومری یهکیه که پیشه مۆدیرن و پیشکوتووهکان، جگه لهوهی که سنووردارکردن له وردیینی دادومریدا ههیه که گرنگی به وردیینی دادومری دهوات لهسهر دیاریکردنی ساختهکاری له پروونکردنهوهی بهرپرسیاریتییهکان لهسهر ناستی کۆمپانیا. دوو هیندهکردنی پرۆسهی دانانی وردیینی دادومری لهو بوارد، و دابینهکردنی خولی تایبعت به زانکۆکان بۆ خویندنی ژمیریاری و وردیینی دادومری لهم بوارد.

ئهم توێژینهوهیه به کهڵک وهرگرتن له نامرازیکی پرسیارنامه نهجامدراوه که بهسهر نمونهیهکدا دابهشکراوه که له سێ گروپ پیکهاتبوون، ئهوانیش، گروپیک له وردیینییهک، ژمیریاری پروانامه دار، و کۆمهڵیک مامۆستا (نهکادیمی) له زانکۆ و پهیمانگاکانی ههریمی کوردستانی عێراق. (120) پرسیارنامه دابهشکران و (111) پرسیارنامهی دروست لێیان وهرگیران بۆ شیکاری به بهکارهێنانی بهرنامهی ناماری نامدهکراو، بهرنامهکانی SPSS و AMOS. توێژینهوه که گهیشه کۆمهڵیک نهجام و دهرنجام که ئاماژه به بوونی پهیمهندییهکی بهرچاو له نێوان گۆراوه سهربهخۆ و جیگیرمهکان له چوارچێوهی رێبازی و سهفکهري توێژینهوه که و له ژیر روشنایی تاقیکردنهوهی گریمانهکانی توێژینهوه که دابهشییهت زانیاری یاسایی و کاریگری له... بهرنگاربوونهوهی گهندهلی دارایی و کاریگری. لهژیر روشنایی دهرنجام و دهرنجامهکان، توێژه کۆمهڵیک راسپاردی پێشیار کرد که گرنگترینیان ئهوهیه که دهسهلاتی دارایی له ههریمی کوردستانی عێراق وردیینی دادومری بخاته ناو ریکارمهکانی کۆنترۆلکردنهوه بهمهیهستی کهمکردنهوه و بهرنگاربوونهوهی گهندهلی دارایی و کاریگری، و نهجامهکان له نێوان گۆراومکاندا به بهکارهێنانی پاشهکشهی هێلی فرمی شیکرانهوه.

كليله وشهكان: وردبيني دادومري، گندهلي دارايي و كارگيري، چاوديري دارايي و نهكاديمي.

Abstract:

The study aims to demonstrate the impact of judicial audit in detecting and combating financial and administrative corruption in institutions and within administrative units. Judicial auditing is one of the modern and advanced professions, in addition to the fact that there are limitations in judicial auditing that focus on detecting fraud in clarifying responsibilities at the company level. Redoubling the process of appointing a judicial auditor in that field, and providing universities with specialized courses to study accounting and judicial auditing in this regard.

This study was carried out by using a questionnaire tool distributed to a sample that consisted of three groups, namely, a group of auditors, certified accountants, and a group of teachers (academics) in the universities and institutes of the Kurdistan Region of Iraq. (120) questionnaires were distributed and (111) valid questionnaires were retrieved from them for analysis using the ready-made statistical program, SPSS and AMOS programs. The study reached a set of results and conclusions indicating the existence of a significant relationship between the independent and fixed variables within the framework of the descriptive approach of the study and in the light of testing the study's hypotheses. Especially the legal and administrative knowledge in the fight against financial and administrative corruption. In light of the results and conclusions, the researcher recommended a set of recommendations, the most important of which is that the financial authorities in the Kurdistan Region of Iraq should integrate judicial auditing into control procedures in order to reduce and combat financial and administrative corruption, and the results were analyzed among the variables using multiple linear regression.

Keywords: Forensic auditing, financial and administrative corruption, auditors and academics.

المقدمة:

مصطلح التدقيق القضائي يعد من المصطلحات الحديثة في مجال التدقيق، سواء كان في مجال القطاع الحكومي و الخدمي أو في المجال الصناعي. و الهدف من هذه المهنة هو التحقق والتأكد من الارقام للحصول على معلومات ما وراء الارقام الموجودة في السجلات و المعاملات و التعامل مع مبادئ التدقيق و قوانينه.

ان في بدايات القرن الحادي والعشرين كانت هناك مرحلة انهيار كبير للاقتصاد العالمي؛ مما أدى الى فشل كبير في العديد من المؤسسات المالية العالمية نتيجة لسوء تخطيط إدارتها، أو بسبب فشل المدققين الخارجيين في محاولة الكشف عن المخالفات وأخذ الاجراءات اللازمة مما دفعت كثيرا من المؤسسات وأصحاب المصالح و الشركات للجوء إلى القضاء بهدف حل القضايا و الدعاوي المتنازع فيها.

ربما في كثير من الاوقات قد نرى حالات الفساد المالي و الاحتيال و الغش في كافة المجالات و القطاعات سواء أكان في القطاع الخاص او القطاع الحكومي و غيرها، وتعطينا القوائم وتقارير المالية معلومات عن مدى حجم التلاعب الارقام او نسبة الفساد في المؤسسات. و من هنا تأتي اهمية التدقيق القضائي لمكافحة الفساد سواء كان اداريا ام ماليا و ذلك للحد من هذه الظواهر و ذلك من اجل وضع اطار استراتيجي بهدف تطوير و تحسين خبرات و مهارات و كفاءة المدققين بهدف مواجهة الفساد بجميع انواعه. ان اية عملية للتطوير و التحسين في الموارد البشرية وبالخصوص اهم المهارات الأساسية التي يحتاجها التدقيق القضائي فضلاً عن الخبرات و المعارف ليكونوا مدققين قضائيين يجب ان يمارسوا دورهم في الكشف عن الفساد و الاحتيال و الغش وتشخيص الايقاع بالمجرمين باستخدام الوثائق والأدلة الحقيقية ومعالجة أي خطأ ممكن ان يحدث في الفترة الحالية أو في المستقبل والتي يسبب في انتشار الفساد مرة أخرى، وهذا التطوير و التحسين سيكون لها دور إيجابي على جودة الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات عن

طريق ممارسة مهنة التدقيق القضائي لمجتمعهم في ظل بيئة متطورة وسوف يفتح امامها التطور في الكثير من المجالات واكثر تطلعا نحو العالمية.

ان عمليات الفساد المالي و الاداري من الصعوبات التي قد تواجه الاقتصاد العالمي ولاسيما في الدول النامية، قد اهتم الكثير من الباحثين و المهتمين انه من الضروري أن يكون هناك محاولات لوضع و ايجاد حلول جديدة لمواجهة هذه الصعوبات ومشكلات و بذل جهد لاعداد الاطار العلمي المتكامل بهدف تقليل عمليات الفساد المالي الاداري و ذلك تطور و تنمية الاقتصاد. و بالنسبة لاقليم كردستان العراق له حصة من هذه الظاهرة وهناك فساد مالي واداري و يعاني كثير من المؤسسات من هذه المشاكل، بالرغم وجود مستمر لجهود الحكومة لأجل الحد من عمليات فساد مالي واداري، وغالبا ما يكون من جهات المختصة ومنها ديوان الرقابة المالية في حكومة اقليم كردستان وجهات اخرى.

المحور الأول: الإطار المنهجي للبحث

أولاً: مشكلة البحث

لقد سعت الباحثة في هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ما اذا كان للمراقب الحسابات والاكاديميين والتدقيق القضائي دور يمكن ان تقوم به في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الاحتيال و من ثم الكشف عن اخطاء وذلك نتيجة الشكاوى و الدعاوي في المحاكم و الجهات القضائية نتيجة ارتفاع معدلات الفساد المالي في القطاع الحكومي الخاص، وفي اطار ما سبق يمكن ان نلخص مشكلة الدراسة بالبحث عن الاجابة على السؤالين الاتيين:

- 1- هل يوجد اثر لممارسات التدقيق القضائي (من المهارات والخبرة والتأهيل والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات والامور الادارية القانونية) من قبل مراقبي الحسابات والاكاديميين للحد من الاحتيال والفساد المالي.
- 2- ما هي اهم المعوقات و الصعوبات التي قد تواجه مهنة التدقيق القضائي و المقترحات لحلها؟.

ثانياً: أهمية الدراسة

أ. **اهمية العلمية:** قد تكمن الأهمية العلمية للدراسة على أنه في السنوات الأخيرة حاولت بعض الدول أن تركز على البحث الأكاديمي في المجال التدقيق القضائي ورؤيته بأباً جديداً ومثمراً لهذه المجال وخصوصاً في المحاربة فساد مالي واداري، حيث ان هناك نقصاً واضحاً في البحوث العلمية في هذه المجال وخصوصاً في جامعات الأقليم. ويمكن للحكومة والجهة المعنية بالحكومة أن تتعلم من تجارب البلدان الأخرى للحد من الفساد بأنواعه في المجال التدقيق القضائي.

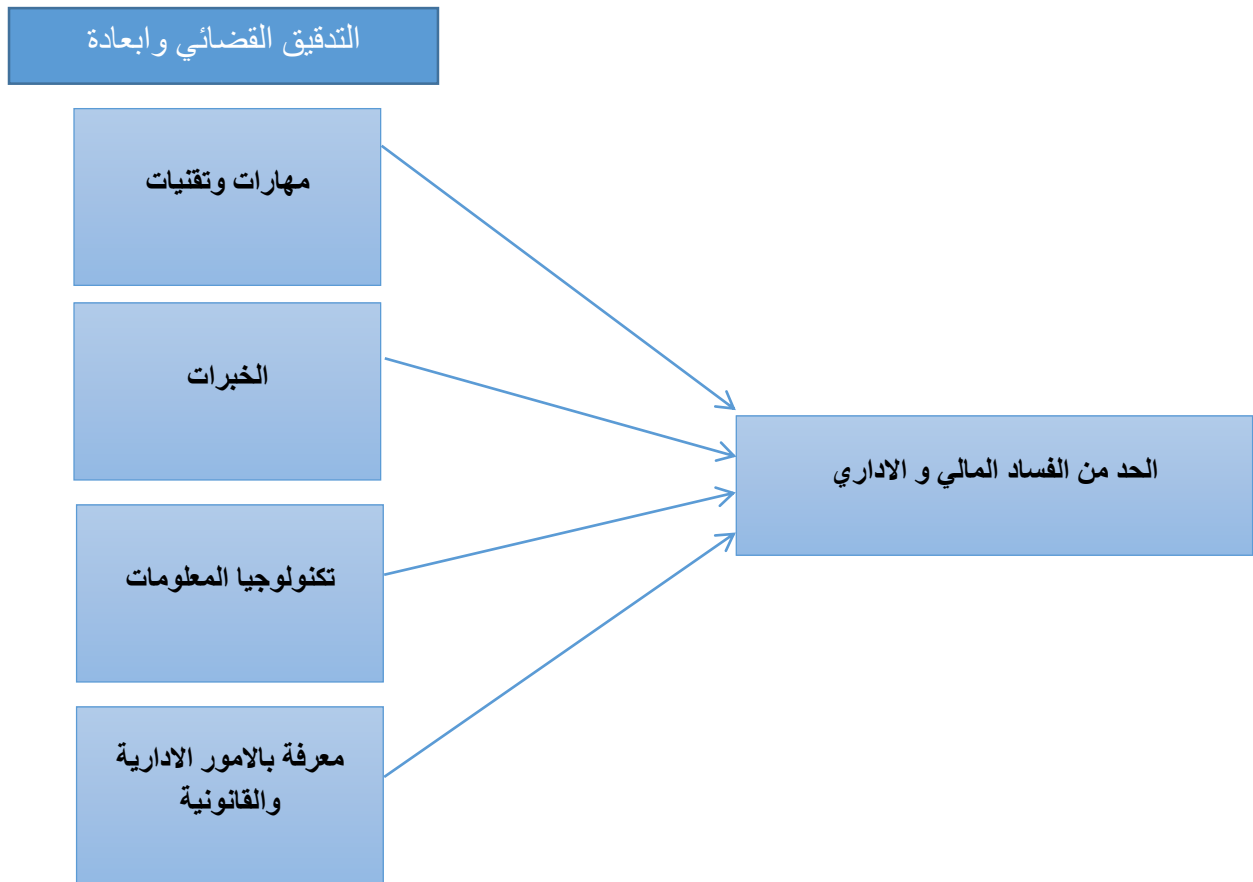
ب. **اهمية العملية:** قد يكون اهمية الدراسة من الناحية العملية الى اي مدى يمكن الهيئات التنظيمية الرقابية في اقليم كردستان – العراق ان يستفيد منه و لاعداد مجموعة من المدققين القضائيين و يكونون قادرين على مواجهة الفساد و محاربة الغش و احتيال و تحقيق النزاهة العمل في الجميع القطاعات الحكومية و خاصة وان يكون هناك اطار فكري يعتمد على معلومات الواقعية لممارسة التدقيق القضائي من قبيل المراقبي الحسابات والاكاديميين. تمكن مهنة التدقيق القضائي الافراد القائمين للبيانات التقصي من مقاضات مرتكبي جرائم الفساد المالي بهدف تخفيض تلك الجرائم. ان ظهور العولمة وعمليات الصرافة الالكترونية والتقنيات الحديثة ادى الى ارتفاع معدلات الجرائم والاحتيال والفساد المالي حيث ان محترفي هذه العمليات يحاولون اخفاء جرائمهم. تساهم التدقيق القضائي في رفع اداء التدقيق وضمانة مستخدمي القوائم المالية حول مدى سلامة الحالة المالية للشركة. ومساعدة رجال القضاء والهيئات الرقابية والاشرفية في حماية المال العام وتزويد المحاكم عن طريق الشاهد الخبير. تساعد التدقيق القضائي في فض المنازعات التجارية بين الاطراف المتنازعة من خلال الدراسة المالية والقانونية لحالات النزاع.

ثالثاً: أهداف الدراسة: من اهداف الدراسة:

- 1- التعرف على اهم الممارسات والاجراءات المطلوبة من قبل مراقبي الحسابات للقيام بخدمات التدقيق القضائي في بيئة حكومة اقليم كردستان – العراق.
- 2- ما هي أهم المهارات التي قد يحتاجها والخبرات التي لها دور في تعزيز عمل التدقيق القضائي من قبل مراقبي الحسابات.
- 3- التعرف على مفهوم التدقيق القضائي واعطاء خلفية نظرية مناسبة له لقلّة المصادر الموجودة عليه للاستفادة منه.
- 4- بيان العلاقة بين اهمية الممارسات والاجراءات المطلوبة من قبل مراقبي الحسابات للقيام بالتدقيق القضائي لمواجهة الاحتيال والفساد المالي.

رابعاً: أنموذج البحث

إن على ضوء مشكلة البحث وأهمية والهدف، يمكننا ان نخمن مخطط سير إجراءات البحث كالآتي:



الشكل 1: العلاقة بين المتغيرات التدقيق القضائي للحد من الفساد المالي والاداري

المصدر من اعداد الباحثة.

خامساً: فرضيات الدراسة

يستند الدراسة على فرضيتين رئيسيتين مفادها بان:

← **H01** الفرضية الرئيسية الاولى: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.0$) في تقدير افراد العينة من المهنيين (مراقبي الحسابات) والاكاديميين (التدريسي المحاسبة) حول دور وجهود المهارات لدى مراقبي الحسابات للقيام بعملية التدقيق القضائي في الحد من فساد مالي وإداري.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

← **H01.1** الفرضية الفرعية الاولى: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.0$) في تقدير افراد العينة من المهنيين (مراقبي الحسابات) والاكاديميين (التدريسي المحاسبة) حول تأثير المهارات الفنية لمراقبي الحسابات للقيام بتدقيق القضائي للحد وكشف الفساد المالي والاداري.

← **H01.2** الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.0$) في تقدير افراد العينة من المهنيين (مراقبي الحسابات) والاكاديميين (التدريسي المحاسبة) حول تأثير خبرة والتأهيل لمراقبي الحسابات للقيام بتدقيق القضائي للحد وكشف الفساد المالي والاداري.

◀ **H01.3** الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.0$) في تقدير افراد العينة من المهنيين (مراقبي الحسابات) والاكاديميين (التدريسي المحاسبة) حول تأثير معرفة مراقبي الحسابات بالامور القانونية والادارية للقيام بتدقيق القضائي للحد وكشف الفساد المالي والاداري.

◀ **H01.4** الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.0$) في تقدير افراد العينة من المهنيين (مراقبي الحسابات) والاكاديميين (التدريسي المحاسبة) حول تأثير معرفة بتكنولوجيا المعلومات لدى مراقبي الحسابات للقيام بتدقيق القضائي للحد وكشف الفساد المالي والاداري.

◀ **H02** الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.0$) في تقدير افراد العينة من المهنيين (مراقبي الحسابات) والاكاديميين (التدريسي المحاسبة) حول وجود ارتباط بين ممارسات واجراءات التدقيق القضائي المطلوب من مراقبي الحسابات للحد وكشف الفساد المالي والاداري.

سادساً: منهج البحث

- المنهج الوصفي: من خلال الرجوع الى المصادر الاكاديمية و الاطلاع على الكتب والمراجع ذات العلاقة ومواقع الانترنت.
- منهج تحليلي: بهدف تحليل البيانات و التوصل إلى النتائج و بيان تأثيرها على اختبار فرضيات البحث باستخدام برنامج SPSS و AMOS.

سابعاً: حدود البحث

تتمثل حدود الدراسة كالآتي:

- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للدراسة بشكل خاص بالسنة 2022 كونها تمثل فترة حدود الدراسة.
- الحدود المكانية: يحدد مجتمع الدراسة على عينة من مراقبي الحسابات و الأكاديميين في بيئة إقليم كردستان-العراق.
- الحدود البشرية: مراقبي الحسابات و الأكاديميين في قسم المحاسبة.

ثامناً: اختبارات صدق وثبات الاستبانة

يهدف التحقق من صحة مقياس الدراسة وتوخي الدقة العلمية في تحصيل البيانات، تم إخضاع المقياس لمجموعة من الإختبارات على الإستبانة يمكن توضيحها على النحو الآتي:

أ- **قياس الصدق الظاهري:** للتأكد من قدرة الإستبانة على قياس متغيرات الدراسة فقد تم إخضاعها لإختبار الصدق الظاهري وذلك بعرضها على (10) من المحكمين والاكاديميين للتأكد من صحة الفقرات الواردة في الإستبانة وملائمتها لفرضيات الدراسة وأهدافها واستطلاع آرائهم بشأن قدرتها على قياس متغيرات الدراسة بما يضمن وضوح فقراتها وشموليتها ودقتها من الناحية العلمية وفي ضوء ذلك تم حذف وتعديل وإضافة بعض الفقرات وعلى النحو الذي اكتسب بموجبه رأي الأكثرية في صحة فقراتها وشموليتها بما يتلاءم مع فرضيات الدراسة.

ب- **إختبار ثبات الإستبانة:** يُقصد به إن هذه الإستبانة أعطت نفس النتيجة لو أعيد توزيعها أكثر من مرة وتحت نفس الظروف والشروط، أو إذا لم يكن التغير في النتيجة كبيراً لو تمت إعادة توزيعها على أفراد عينة الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وتحقق هذا الثبات أيضاً من خلال معامل (الفا كرونباخ) وهي مقياس إحصائي لثبات الفقرات والتي يعتمد على معامل الارتباط بين الفقرات، وفي الدراسات الإدارية يُقبل قيمة أكبر أو مساوية للنسبة (0.5) والجدول (1) يعرض نتائج معاملات الثبات لعبارات متغيرات الدراسة.

الجدول (1) معاملات الثبات (الفا-كرونباخ) لعبارات متغيرات الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	مقياس الفا-كرونباخ	القرار
المهارات الفنية	8	0.816	ثابتة
الخبرة و التأهيل	8	0.877	ثابتة
المعرفة بالأمور القانونية والإدارية	8	0.884	ثابتة
المعرفة بتكنولوجيا المعلومات	8	0.916	ثابتة
الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري	9	0.896	ثابتة
الاستثمار ككل	41	0.963	ثابتة

نلاحظ في الجدول (1) معاملات الثبات باستخدام طريقة (الفا كرونباخ) حيث ان قيمة المعامل لجميع فقرات محاور استثمار الاستبيان تقع ضمن (0.816-0.963) وهي قيمة عالية جداً مقارنة بـ (0.5) وهذا يدل على ثبات جميع محاور استثمار الاستبيان، ومعاملات الثبات باستخدام طريقة (الفا كرونباخ) للاستثمار بشكل عام (41 فقرة) تساوي (0.963) وهي قيمة عالية جداً تدل على ثبات الاستثمار بشكل عام.

تاسعا: الدراسات السابقة

دراسات سابقة باللغة العربية:

دراسة (رمو و دنون، 2018)

عنوان الدراسة	استثمار دور المدقق القضائي في مواجهة حالات الفساد المالي والإداري في العراق دراسة الدور والتأثير
نوع الدراسة	بحث أكاديمي منشور (دراسة الاستطلاعية)
عينة الدراسة	مراقبي الحسابات في مكاتب التدقيق الخاصة ومراقبي الحسابات في بعض المؤسسات الحكومية (قطاعات التعليم، النفط، والصناعي، والخدمي) في المحافظات العراقية
اهداف الدراسة	يهدف البحث بشكل اساسي إلى التعرف على اهم المتغيرات تأثيراً لاستراتيجية راس المال البشري (المهارات والخبرات والمعرفة) للمدققين القضائيين في الحد من الفساد بأنواعه، ويتفرع من هدفين رئيسيين هما: بناء إطار فكري يستند القراءة الواقعية لعمل المدققين القضائيين . بناء انموذج عملي يعكس وجهة نظر الباحثان لتوجيه انظار القائمين على مكافحة الفساد وكيفية الاستثمار في المدققين في الحد من.
اهم الاستنتاجات	يساهم الاستثمار المعرفي للجهات الرقابية والرقابية في إنشاء وإعداد المدققين الشرعيين بشكل أكبر في الحد من الفساد، يليه الاستثمار في المهارات الأساسية والداعمة، ثم تجربة الفساد .
اهم التوصيات	فهي ضرورة سعي الهيئات التنظيمية والرقابية الى توفير مراجعات شاملة لاستراتيجيات بناء رأس المال البشري المحاسبي والقانوني في إطار مواكبة هذه الهيئات الى التطورات الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية

■ دراسة (على، 2019)

عنوان الدراسة	دور التدقيق القضائي في الحد من الفساد المالي والاداري: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية
نوع الدراسة	رسالة جامعية (دراسة ميدانية)
عينة الدراسة	المصارف السودانية
اهداف الدراسة	اهداف منها التعرف على مفهوم واهميه واهداف التدقيق القضائي الوقوف على مفهوم و انواع الفساد المالي والاداري تكمن اهميه دراسه في بيان كيفية تطبيق التدقيق القضائي في ما يتعلق بالمنازعات ذات الطابع المالي في السودان.
اهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة الى عدد النتائج منها عدد التدقيق القضائي في تعمل على استخدام اساليب تفاعليه للتحري من الاساليب غير قانونيه والمشكلات في والحد من فساد المالي والاداري.
اهم التوصيات	ان تقوم التدقيق القضائي في تقوم بالتأكد من وجود او عدم وجود غش في تعاملاتها والحد من الفساد المالي والاداري.

◀ دراسات سابقة باللغة الاجنبية

■ دراسة (Saifullah و Abbas، 2020)

عنوان الدراسة بالاجنبية	Role of Forensic Auditing in Enhancing the Efficiency of Public Sector Organization
عنوان الدراسة بالعربية	دور التدقيق القضائي في تعزيز كفاءة تنظيم القطاع العام
نوع الدراسة	بحث اكاديمي منشور (دراسة نظرية)
عينة الدراسة	هيئات قطاع العام
اهداف الدراسة	الهدف من الدراسة هو التحقق من أهمية ممارسات التدقيق القضائي في اكتشاف ومنع الاحتيال المالي وكذلك تعزيز كفاءة الكيانات المملوكة للقطاع العام. الفساد و إن عمليات الاحتيال هما شقيقتان توأمان عملاقان أوقفا سلام النمو للاقتصاد، وخاصة الدول النامية مثل باكستان. تترنح العديد من الكيانات المملوكة للقطاع العام على نطاق واسع بسبب الفساد والاحتيال.
اهم الاستنتاجات	ستعطي هذه الدراسة رؤية جديدة لمؤسسات القطاع العام التي ترغب في تثقيف وزيادة الوعي بين الجمهور فيما يتعلق بخطر الاحتيال في باكستان. ستؤدي نتيجة هذه الدراسة إلى زيادة مستوى الوعي والقبول لتدقيق القضائي. إلى جانب ذلك، تعطي نتيجة هذا البحث أيضًا فهمًا ووعيًا لدور التدقيق القضائي. في نهاية المطاف، تأمل هذه الدراسة في حماية مصالح أصحاب المصلحة في مؤسسات القطاع العام.
اهم التوصيات	يوصي على اتخاذه لإخضاع قوانين لحد الفساد فيى قطاع العام، يمكن أن يكون استخدام تدقيق قضائي خيارًا قابلاً للتطبيق لدوره في الحد من هذا الفساد. لذلك، تعد هذه الدراسة محاولة لتوفير إطار عمل للوقاية من الفساد والاحتيال. التركيز الخاص على معهد أبحاث المناطق الجافة (PARC)، باكستان.

■ دراسة (Trawally et al., 2020)

عنوان الدراسة بالإنجليزية	Forensic Audit Using Process Mining to Detect Fraud
عنوان الدراسة بالعربية	التدقيق القضائي باستخدام عملية التعدين للكشف عن الاحتيال
نوع الدراسة	بحث أكاديمي في كونفرانس منشور في مجلة (دراسة نظرية تحليلية)
عينة الدراسة	شركات عملاقة ذات خسائر كبيرة
اهداف الدراسة	<p>هدفت الدراسة الى استخدام نظام تحليلي لاكتشاف ورقابة العمليات للكشف من الاحتيال لدعم التدقيق القضائي للشركات الكبرى التي تورطت في النتائج المتعلقة بالاحتيال المالي والتي حظيت بخسارة كبيرة جدا لاصحاب المصلحة، حيث تناول الباحثين اجراء الدراسة على كبرى الشركات التي تستخدم اجهزة عالية التقنية غير الانترنت لمعالجة معاملاتهم الصعبة والسهلة وذلك باستخدام التقنية عالية الجودة للكشف عمليات الاحتيال بواسطة المدققين القضائيين.</p>
اهم الاستنتاجات	<p>1. يولد استخدام التعدين في العمليات نماذج يتم تصورها وتحليلها تلقائياً لقضية احتيال محتملة. لذلك فإن عملية التعدين هي طريقة فعالة للكشف عن الاحتيال في تدقيق القضائي.</p> <p>2. بمعدل 3.2% و 0.83% لقضيتي الاحتيال 1 و 2 على التوالي يظهر الاحتمال الذي عنده قد يحدث الاحتيال.</p> <p>3. باستخدام المسار ووقت الإقامة، فإنه يوضح الأنشطة التي استغرقت أطول وقت قبل الانتهاء بسبب التأخير. يساعد التعدين في العمليات المدققين على تحليل عملية الأعمال. يمكن أن يساعد أيضاً الشركة على الانتباه إلى أسباب التأخير وتحسين إجراءاتها التجارية.</p> <p>4. برنامج Prom مناسب لتحليل النتائج من البيانات لأن نتائج التحليل يمكن تقسيمها في ثلاث وجهات نظر: فهم العملية، وتحديد مشاكل العملية، وتحسين العمليات</p>
اهم التوصيات	<p>بضرورة تحليل ورقابة العمليات والبيانات وتسجيلها بشكل مستقل عند المدققين كحد أدنى و أقل عرضة للخطأ البشري و أقل استهلاكاً للوقت.</p>

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً: التدقيق القضائي

1- نشأة التدقيق القضائي

يرى البعض إلى أن أول ظهور لمصطلح التدقيق القضائي يعود إلى سنة 1817 م، نتيجة نشوء قضية إفلاس (Meyer v. Sefton)، حيث تبين صعوبة فحص الأدلة من خلال المحكمة، مما تتطلب الأمر استدعاء المدقق الذي أجرى عملية التحري في القضية إلى الإدلاء بشهادته أمام المحكمة بصفته شاهداً خبيراً ويعد هذا المدقق أول مدقق قضائي في التاريخ من وجهة نظر الرائد القضائي (Larry Crumbley) وبداية للتدقيق القضائي بصفته مهنة، بينما يرى آخر أن أول إشارة إلى مصطلح (Forensic Auditing) كانت في عام 1824م في صحيفة Accountant's Circular Advertising في مدينة كلاسكو في إسكتلندا حيث قام مدقق بالإعلان عن نفسه كمدقق متخصص يقدم شهادته في المحكمة كشاهد خبير بينما تم الإهتمام بها وانتشارها في الولايات المتحدة و انجلترا في أوائل القرن العشرين، وفي العام 1986 م أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين America Institute of Certified Public Accountants (AICPA) الممارسة رقم (7) حدد فيها ستة مجالات لخدمة الدعوى القضائي وهي:

(تقدير الخسائر الناتجة عن الأضرار، تحليل مكافحة الإحتكار، المحاسبة، التقييم، الاستشارات العامة، التحليل) وفي العام 2000 م أصدرت مجلة متخصصة بالمحاسبة القضائية، التدقيق، الاحتيال والضرائب هذا بالإضافة إهتمام المعهد الإسترالي للمحاسبين القانونيين حيث صدر عنه قائمة معيار الفحص القانوني Statement of Forensi Auditing standards-APS11 عام 2002

م، وكذلك إهتمام المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) حيث صدر عنه معيار الممارسة المعيارية لتكليفات الفحص القانوني والتقصي عام 2006م (زين والآخرين، 2018: 333).

انتشر التدقيق القضائي في جميع أنحاء ولايات المتحدة الأمريكية وكان ظهوره الحكومي لأول مرة في وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، حيث تم استخدام مدققي القضائي للكشف عن النشاط الإجرامي خلال الحرب العالمية الثانية. منذ ذلك الحين، نمت التدقيق القضائي كمهنة بقوة في النصف الثاني من القرن العشرين، وازدادت أهمية مهنة مدقق القضائي، وتزايد الاهتمام بالتدقيق القضائي في الولايات المتحدة بمرور الوقت. ردود الفعل على الفساد والفضائح، مثل تلك الموجودة في Enron و WorldCom و Xerox، كان لها تأثير عليها. تم إصدار قانون Sarbanes-Oxley في عام 2002، وكان من أهم آثاره إنشاء مجلس مراقبة محاسبة الشركة العامة (PCAOB) في الولايات المتحدة الأمريكية. من أجل تعزيز وتطوير الآلية الرقابية للشركات المدرجة في البورصة أو إدارة الشركات المدرجة، بالإضافة إلى اقتراح قيود تدقيق تركز على كشف الاحتيال، لتوضيح المسؤوليات على مستوى الشركة. تضاعفت عملية تعيين مدقق قضائي ثلاث مرات، وتقدم الجامعات دورات متخصصة لدراسة المحاسبة والتدقيق القضائي. بالإضافة إلى مخاوف المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، فإن الهيئات المهنية لديها تركيز واضح على التدقيق القضائي، وهذا ينعكس في توصيات هذه الهيئات، والتي توجت بنشر هذا المعيار (SAS) رقم 99. نشرت ((CICA)) الممارسة المعيارية لمهام التحقيق وممارسات المحاسبين القضائيين في عام 2006، ومعهد تشارترد الأسترالي، الذي نشر بيان معايير المحاسبة القضائي - APSII في عام 2002 (سلطان، 2022: 77).

قبل التعرض لجوانب التطوير المقترحة لدور التدقيق القضائي في مواجهة الغش والاحتيال والفساد المالي، يجب مراعاة ما أكدت عليه دراسة (راضي) أن الباحث لنشأة التدقيق القضائي هو وجود جرائم الغش بصفة عامة، والفساد بصفة خاصة، حيث تعتبر التدقيق القضائي – ان لم تكن أهم – أحد اساليب مكافحة الغش والفساد، وقد أكدت على ذلك ايضا دراسة (كاربينتر والآخرين) حيث أشارت الى أن تدريس مقررات خاصة بكل من المحاسبة والتدقيق القضائي بالجامعات المريكية للطالب الدراسين لبرنامج المحاسبة سوف يؤدي الى تأهيل الخريجين بمهارات تساعد على منع واكتشاف حالات الغش والفساد المالي بمنظمات العمال المختلفة. كما اشارت ايضا دراسة (جانيت) الى أن هناك تزايد في المطالبة من قبل مكاتب المحاسبة لاستعانة بالمحاسبين والمدققين القضائيين في الفحص الحيادي للقوائم المالية و التصديق على تقرير الدارة وتقرير الغش وفقا للمتطلبات القانونية (راضي، 2012: 2، Carpenter et al، 2011: 1، محمد التابعي الدنون، 2017: 1).

أحد المجالات التي تم تطويرها في السنوات الأخيرة للكشف عن حالات الاحتيال والحد منها هي منهجية التدقيق القضائي Forensic Auditing، وهي نهج يتضمن سلسلة من الإجراءات التي يستخدمها المدققون من أجل الحصول على أدلة تكشف عن الظروف Evidence قيد التدقيق، مثل الاحتيال او الغش Fraud وأنواع مختلفة، بما في ذلك الفساد، والتي تتجلى في الرشوة والابتزاز وتضارب المصالح المالية، بما في ذلك سرقة الأصول وتشويه بيانات دفتر الأستاذ. يعتقد الباحثون أن التدقيق القضائي مهني ويتجاوز الأرقام ويساعد في الكشف عن حالات الاحتيال في البيانات المالية ومحاربة الفساد في قطاع العدالة من خلال الأفراد أو فرق العمل المؤهلة. العلم والاحتراف والمحاسبة والتدقيق والتحقق والاتساق. مهارات شاملة في الوصول إلى دليل لمساعدتك في تحقيق نتائج معينة (خليف، 2017: 219).

2- مفاهيم اساسية حول التدقيق القضائي

من أجل تنفيذ الحوكمة الرشيدة للشركات بنجاح، يلزم وجود ضوابط داخلية ويرتبط أحد جوانب هذه الضوابط بالضوابط المالية لسوء الحظ، حيث أثار المقدر المستمر للاحتيال المالي الذي يحدث داخل الشركات وخصوصا الأمريكية تساؤلات جدية حول فعالية الضوابط المالية التقليدية "هل لا يزال نموذج التدقيق التقليدي يقوم بنصيبه في توفير الرقابة على الأنشطة المالية؟" قد تكون الإجابة اليوم، "ليس جيداً، ولكن ما هو الخيار الآخر المتاح؟" إن الأسئلة المتعلقة بقدرة نموذج تقارير التدقيق القضائي على توفير إشراف مالي معقول والقبول الأوسع لأساليب المحاسبة القائمة على المبادئ لديها القدرة على إنشاء نهج جديد لضمان مخاطر. وتجادل هذه الدراسة بأن تدقيق القضائي الذي يقوم على ممارسات المحاسبة القضائي، هو الخيار الأفضل للحد من المخالفات المالية في عالم المحاسبة القائم على المبادئ. (Smith et al، 2009: 3).

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير بمجال التدقيق القضائي من قبل الباحثين والأكاديميين والهيئات المهنية والمنظمات في السنوات الأخيرة، إلا أن نسبة عالية من أصحاب المؤسسات والمستثمرين ومستخدمي البيانات المالية رفعوا دعاوى قضائية ضد هيئات تدقيق، سعيًا وراء منازعات قضائية تجارية. يساعد الخبراء في حل هذه الخلافات وتقديم التقارير المالية للقضاء لمساعدته على الاعتراف

بالحقوق وتحقيق العدالة، ويحاول البعض تحديد التدقيق القضائي وتقديم تعريفات مختلفة. يحاول الباحثون الوصول إلى تعريف محدد لها: حيث عرف على أنها خدمة محاسبة مهنية تتجاوز الأرقام للمساعدة في كشف البيانات المالية ومحاربة الفساد. يتم إجراء هذه التدقيق بواسطة شخص أو مجموعة عمل مؤهلة علمياً وعملياً تطبق مجموعة من المهارات المهنية في المحاسبة والتدقيق ومهارات البحث والتحقيق والتدقيق لتقديم الأدلة المناسبة لمساعدة عمله واستخلاص بعض الاستنتاجات(على، 2009: 580).

وكذلك المفهوم التدقيق القضائي يستخدم لمعرفة المحاسبية والتدقيق ومهارات التحقيق للمساعدة في حل القضايا القانونية، ويحدد التدقيق القضائي عملية التحقق من المعاملات والوثائق المتعلقة بالقضية قيد التحقيق وما إذا كانت قانونية وشرعية. طريقة لتوفير المصادقية لأطراف المهتمة، والتي تتطلب أحياناً شهادة من خبراء ماليين، ومدققين القضائي من الموظفين أو المحامين ذوي الخبرة القانونية (Bressler، 1: 2012، نزار، 2012: 21)، حيث يتفق الباحثان على أن التدقيق القضائي عملية التحقق من المعاملات المالية من وجهة نظر محاسبية وقانونية، لكنها تختلف عنه من حيث القائمين على عملية التدقيق الآلي، حيث يفضل أن يكونوا مدققين قضائيين ذوي معرفة ومؤهلات علمية للوظيفة. يمكن إعطاء المهارات من هنا تطوير مفهوم مدقق القضائي، أي أن الشخص الذي يقوم بعملية التفتيش والتقييم يستخدم مهاراته العلمية والمعرفية والمهنية والسلوكية لتحليل وتفسير هذه البيانات، وبالتالي المساعدة في الكشف عن المخالفات التي قد تكون مخفية في البيانات المالية. كما أنه معروف للبعض بأنه تخصص التدقيق القضائي يتعامل مع تقصي الحقائق والأدلة في التقاضي والنزاعات المالية أو التقاضي (الاحتيال) والمشورة الوقائية بشأن الموضوع المطروح(Thornhill، 2: 1995).

3- أهمية التدقيق القضائي

أدى الانهيار الاقتصادي للعديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بسبب الاحتيال إلى زيادة الاهتمام بالتدقيق القضائي وزيادة الإجراءات المالية في المحكمة، حالياً لا تقتصر خدمات التدقيق القضائي على السلطات القضائية، لم يطلبه العديد من أصحاب المصلحة مثل البنوك والشرطة وشركات التأمين والهيئات الحكومية، إلخ. كما تظهر نتائج المسح أن الطلب على خدمات المحاسبة والتدقيق القضائي سيزداد خلال السنوات القليلة المقبلة. تستمد التدقيق القضائي أهميتها من العوامل الآتية:

- 1- من المجالات المهمة التي تتوفر فيها العديد من الفرص لتلبية احتياجات المستقبل وتحديد الخصائص والمهارات اللازمة في التدقيق القضائي.
- 2- إنه تكامل بين المحاسبة والتدقيق والقانون للعمل معاً من أجل تعاون أعمق بين المحاسبة والتدقيق والقانون وربط أوثق بعملية التقاضي، مما يجعل محاسب القضائي مستشاراً قضائياً رفيع المستوى.
- 3- إنك تنظر إلى الماضي وتتجاوز الأرقام، تفتح الأبواب لمزيد من استكشاف البحث
- 4- يساعد في إعداد المحاسب القضائي على مستوى عالٍ من الخبرة والمؤهلات يقدم تقريراً عن المهمة المنوطة به مدعماً بأدلة قانونية كافية تساعد القضاء في إثبات الحقيقة وتحقيق العدالة.
- 5- يساعد ذلك في تحسين كفاءة وفعالية التدقيق الخارجي، وزيادة الثقة في مهنة المحاسب والمدقق، وكذلك الكشف عن الغش والاحتيال في التقارير المالية.
- 6- من المجالات الهامة وقريبة المدى التي توفر العديد من الفرص للطلاب المستقبلي ولتحديد المهارات والمتطلبات الأساسية للمحاسبين القضائيين.
- 7- المساعدة في إعداد محاسب القضائي فعال، يعتبر فاحصاً أو خبيراً أو استشارياً، يجري تحقيقات أكثر تعمقاً وشمولية ودقة من تحقيقات التدقيق الخارجية ويقدم تقارير مدعومة بأدلة قانونية كافية تساعد في دعم القضايا القضائية، العدل، ومساعدتها على إرساء الحقيقة والعدالة(بشير و معتوق، 2015: 219، إسماعيل، 2006: 35).

من خلال ذلك ترى الباحثة أن أهمية التدقيق القضائي في:

- المحاسبون ومدققو القضائي المحترفون مع المعرفة المحاسبية والقانونية والتحقيقية المشتركة.
- التمويل من الاحتيال والاحتيال مما يساعد على زيادة فعالية وكفاءة التدقيق الخارجي للحماية.

4- أهداف التدقيق القضائي

نظرًا لعدم وجود تعريف واحد متفق عليه بين مفكري علوم المحاسبة فيما يتعلق بالتدقيق القضائي، فهناك أغراض متعددة، اعتمادًا على وجهات النظر المختلفة لأصحاب مهنة التدقيق القضائي، بما في ذلك، في عام 2002، تناول الباحثون أهداف التدقيق القضائي على النحو التالي (الجمال، 2002: 845):

- 1- توفير المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية للأغراض القضائية.
- 2- تحديد النشاط الاحتيالي الذي يسبب الاحتيال وإعداد تقرير يحتوي على آراء فنية محايدة للمساعدة في حل الإجراءات وجمع الأدلة اللازمة.
- 3- يحمي المال العام من الاحتيال وسوء الاستخدام ويساهم في كفاءة وفعالية وظائف التدقيق الخارجية.
- 4- تزويد المدققين القضائيين المحترفين بالمعرفة اللازمة لمهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق في ضوء المعرفة القانونية. أن تكون خبيرًا أو مستشارًا للمساعدة في حل المنازعات القضائية والنزاعات المالية ومساعدة المهنيين القانونيين على إرساء حقوقهم وتحقيق العدالة.

5- الحاجة إلى خدمات التدقيق القضائي

يظهر التدقيق القضائي للقرارات الخاصة بتقييد عمليات التدقيق والمدققين الداخليين وخارجيين، إلى جانب تعقيد العمليات المالية بين الشركات، والتطور الاقتصادي السريع وتنوع الوظائف المالية، فضلاً عن التعقيدات الناتجة عن بعض القضايا الإدارية والخارجية. الفساد المالي والحاجة إلى دعم مستويات أداء الموظفين، كلها تساهم في الحاجة إلى التدقيق القضائي، ومن الأسباب المهمة لنمو كادر التدقيق القضائي ما يأتي (بشير و معتوق، 2015: 220، سامي، 2002: 24):

1. يمكن للمدققين الداخليين ولجان التدقيق كوظيفة تسليط الضوء على بعض أوجه القصور، ولكن من الصعب اكتشاف الاحتيال الخفي من قبل الإدارة العليا.
2. هناك شعور بالتواطؤ والضغط في طريقة تعيين الشركات لمراجعي الحسابات القانونيين.
3. تقرير المدقق مبني على البيانات المالية المقدمة له من قبل الشركة.
4. يمكن للمدققين الداخليين معرفة الاحتيال واكتشافه، ولكن من الصعب تحديد الاحتيال في الوقت والمكان المناسبين.

وترى الباحثة أن أهم أسباب ظهور التدقيق القضائي يكمن في الفساد المالي والإداري في المؤسسات وتفرع العمليات المالية بين المؤسسات والتطور السريع وضعف عمليات التدقيق، وعدم توفر المدققين المؤهلين علمياً وعملياً في اكتشاف والتنبؤ بحالة فساد الموجودة في المؤسسات.

6- الوظائف الأساسية للتدقيق القضائي

تتضمن الوظائف الأساسية للتدقيق القضائي ما يأتي (Carnes and Gierlasinski، 2001: 378):

- أ. رؤية ورسالة تنفيذ عمليات التدقيق القضائي في القضايا المتعلقة بكشف واكتشاف ومنع الاحتيال والهدر المالي في المنشآت.
- ب. مطابقة العوامل السببية مع الحقائق التي تم جمعها من التحقيقات الفردية لتقييم نقاط الضعف في الضوابط الداخلية.
- ت. يوجه الموارد الداخلية للمؤسسة للكشف عن مزاعم الاحتيال داخل النظام.
- ث. المساعدة في إعداد الدورات التدريبية لضمان الوعي بالاحتيال وتحليل اتجاهات الاحتيال وإجراءات الرقابة الداخلية.
- ج. تحليل شامل لنتائج التفتيش على مستوى المنشأة لتحديد قضايا الرقابة العامة.
- ح. متابعة عملية التخطيط والتدقيق وكتابة التقارير وعرض النتائج في شكل تقارير أو خرائط أو رسومات.
- خ. العمل بشكل وثيق مع وظيفة التوجيه المالي لتحسين مهارات الاحتيال.
- د. إعداد برامج لكشف واكتشاف ومنع الاحتيال وإدارة برامج تقييم مخاطر الاحتيال على مستوى المنشأة.
- ذ. إدارة الأنشطة في المناطق عالية الخطورة.
- ر. إجراء عمليات مسح معقدة وحساسة للغاية.

7- مهام التدقيق القضائي

وقد تم إثبات وظيفة التدقيق القضائي في عدة قضايا. في هذه الحالات، يكون المدقق القضائي هو الأنسب لأن التدقيق القضائي تساعد على (Ramaswamy, 2005: 33):

1. دعم وتوجيه الاستثمار القضائي.
2. تقديم الخبرة المالية.
3. إثبات الادعاءات الاحتمالية للحد منها.
4. المساعدة في تطوير الأشكال المناسبة لأسئلة التحقق القائمة على الأدلة المالية.
5. يشارك الفاحصون القضائيون في عملية التحقيق أو مراجعة الاستجابات أو إعادة كتابة الأسئلة أو إضافة أسئلة جديدة لإتمام التحقيق.

6. المشاركة في مناقشة ومناقشة المنازعات التجارية.

وترى الباحثة بان الوظائف الاساسية للتدقيق القضائي يشمل:

- ◀ تقديم الخبرة المالية.
- ◀ المساعدة في تطوير شكل مناسب لأسئلة التحقق من الصحة.

ثانيا: نبذة عامة عن الفساد المالي والاداري:

1. مفهوم وتعريف الفساد Corruption

كلمة فساد هي لغة تعني باطل، أي باطل، فالفساد ضد الحقوق، والقول أن شيئاً ما فاسد يعني أنه أصبح باطلاً. (ابن منظور: 0404: 887)، للفساد في القرآن الكريم معانٍ متعددة مثل لجذب والقحط مثل قولوا تعالى (ظَيَّرَ الْفُسَادَ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِمُوا لَعَنِمُوا يُرْجَعُونَ 41) سورة الروم اية 41 يأتي بمعنى الكفر والمعصية (داوود، 2020: 266).

الفساد المالي والاداري هو إساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة للفرد والخطأ في أداء الوظيفة، والذي قد يكون بسبب الميل إلى استغلال الذات في السعي لتحقيق مكاسب شخصية وإشباع الرغبة الذاتية، أو قد يكون بسبب نقص الخبرة والمهارات التقنية اللازمة أو النسيان الإهمال، بمعنى آخر، قد يكون مقصوداً أو غير مقصود. ويُعرّف الفساد المالي والإداري بأنه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب ومكاسب خاصة، وهنا يمكن التمييز بين الفساد الصغير والفساد واسع النطاق للعقود والمشاريع التي تحدث في عالم المعاملات اليومية، بينما يختلف الفساد واسع النطاق عن الفساد الصغير في أنه لا يمكن أن يكون على المستوى الاقتصادي، وتحدث عملية التناوب مع المستوى السياسي، مما يعني أن هناك علاقة كبيرة بين السياسة والاقتصاد في مجال الفساد مجتمعة (أ. قريشي العبد 2012: 5، محمد، 2012: 12) يرى الباحثون أن الفساد مصطلح يشمل أبعاداً متعددة، بما في ذلك المتعمد، مثل إساءة استخدام السلطة، والاستخدام في غير محله، للحصول على مكافآت مادية ومكاسب معنوية. لا ينبغي تجاهلها، والتزام الصمت حيالها لا يؤدي بعمل سيء. أيضاً، من الصعب محاربة الفساد المتعمد لأنه عادة ما يكون مكتفياً ذاتياً واتفاق بين شبكة من الفاسدين، فمن الأسهل التعامل معها لأنها عادة ما تكون غير منهجية ويجب النظر في الفساد على أنه سلوك يفرض تكاليف إضافية على المجتمع.

الفساد هو الانحراف الأخلاقي لبعض مسؤولين الحكوميين. يركز التعريف على طبيعة الفساد لأنه نوع من الانحراف عن الأخلاق يتخذ فيه موظفو الدولة قرارات تتعلق باستخدام مادة المجتمع، ويتضمن أيضاً الرشوة والاحتيال والتهرب الضريبي، لكن التعريف لا يعني أنهم التركيز على بعد واحد للفساد بعد أخلاقي، مثلما يمكن أن يختلف هذا البعد من مجتمع إلى آخر. في مجتمع آخر (كمال، 2015: 149).

2. أنواع الفساد

يأخذ الفساد الأنواع الآتية من حيث (الجليلي و رمو، 2012: 34، داوود، 2020: 270):

- أ- الاتجاهات: يتمثل هذا النوع في العلاقة بين الفساد والقطاع العام.
- ب- المظهر: يشمل الفساد في المظهر.
- ت- النوعية: هذا النوع من الفساد يأخذ أشكال ومظاهر مختلفة تتمثل بالآتي:
 - 1- الرشوة: الرشوة بالمعنى العام هي القانون والتشريع الذي يحصل على الأموال النقدية أو غير النقدية لمنفعة شخصية لمنلقي الرشوة، والتي تقابلها منفعة أخرى لمانح الرشوة في إطار المعاملة.
 - 2- المحسوبية: تتجلى في استخدام النفوذ، ونقل ما تريده المنظمة أو المنظمة الحزبية، أو سبب المحسوبية الذي قد ينتمي إلى المنطقة أو الأسرة، للحصول على مزايا لمن هم على صلة بالموظف. هذه العوامل تؤدي إلى المحسوبية في توفير الحقوق.
 - 3- الابتزاز والتزوير: بممارسة الضغط على الأشخاص للحصول على مناصب أو سلطات أو وظائف قد يمتلكها المبتز، والابتزاز من أجل التبرير القانوني أو الإداري، أو إخفاء المؤهلات الأكاديمية المزورة، أو الشهادات، أو الأموال المزورة، أو تزوير وقائع الضريبة للسلطة، وما إلى ذلك، تنطبق على تعليمات الأطراف.
 - 4- المحسوبية: تفضيل الآخرين دون أسباب مبررة وعدم إعطاء الحقوق الواجبة، كالتعاقد، والعطاءات، والاستثمار، والتأجير، وما إلى ذلك، والسبب هو العلاقات الشخصية.
 - 5- نهب الأموال العامة: هذا الشكل من الأموال العامة هو الأكثر شيوعاً ويتم تنفيذه من قبل أصحاب السلطة وأصحاب النفوذ في الدولة الذين يسيطرون على المراكز الحساسة مثل قطاع الأمن أو القطاع المالي أو القطاعات ذات الإيرادات المرتفعة مثل وزارة النفط أو وزارة المالية. البنك المركزي. ويشمل هذا النوع من الفساد التصرف في أموال الدولة والاستيلاء عليها بشكل غير قانوني، وتهريب النفط ومشتقاته، وتسليم البضائع عبر قنوات السوق السوداء.

وترى الباحثة أن فساد مالي وإداري يمكن أن يتخذ أشكالاً عديدة، لا تقتصر على سلسلة من النقاط البسيطة قد يكون الفساد باستخدام التحكيم (الواسطة)، وهذا النوع منتشر في مجال التعيين عن طريق استبدال شخص بآخر قد يكون أقل كفاءة، وكذلك ينتج عن تأخير إتمام معاملة الحصول على مستندات رسمية بإبطاء العمل وعدم إتمام المعاملة.

3. الفساد المالي

يتجلى الفساد المالي في جميع الانحرافات المالية ومخالفات الأنظمة واللوائح المالية في العمل الإداري والمالي للدولة ومؤسساتها بالمخالفة لتعليمات هيئة الرقابة المالية، ويشمل الاتجار بالأسلحة، وانتشار الجريمة المنظمة، والتهرب الضريبي والجمركي، واللامبالاة المالية وإهدار المال العام (الشمري و الفتلي، 2011: 23).

يعرّف (قاموس) المصطلحات الاقتصادية الفساد المالي بأنه سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل مصلحة خاصة أو تبادل الأموال في مقابل خدمة أو تأثير معين وان الفساد المالي من وجهة نظر إسلامية: "يقصد به كافة المعاملات المالية والاقتصادية المخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، وإلى عدم استقرار المجتمع، وإلى الحياة الضنك لطبقة الفقراء والمعوذين في حكمهم (سليمان، 1998: 1، حسين، 2011: 26).

وعرف الآخرون بان الفساد المالي هو "السلوك المنافي للقوانين والأخلاق، والقائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة، وهو ليس حكرًا على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة بل خارجها أيضاً. ويمكن القول بأن "الفساد المالي بشكل عام سلوك سيئ ومنحرف، يترتب عليه خسائر مادية كبيرة للمواطنين ومؤسسات المجتمع، ويؤثر على تنمية الوطن، ومن ثم على الدولة بأكملها، مما يحملها أعباء قد تكون في غنى عنها كالديون، وقد تتدهور سياسة الدولة إن استشرى هذا الفساد، ولم تتحكم في المال العام (آل غصاب، 2011: 31، هاشم، 2011: 13)، مما سبق يتضح أن الفساد المالي: اختلاس الأموال العامة لمصالح خاصة، والسلوك غير القانوني وغير الأخلاقي الذي يؤدي إلى انتهاك المصالح والواجبات العامة من خلال استغلال الأموال العامة.

4. الخطأ، والغش (الاحتيال)

يميز التفكير المهني بين نوعين من التحريف: الخطأ، والغش، وكلاهما قد يكون أو لا يكون جوهرياً. الأخطاء هي تحريفات غير مقصودة في البيانات المالية بينما الغش عبارة عن تحريفات متعمدة. بالنسبة للاحتيال، يجب التمييز بين سرقة الأصول أو إساءة استخدامها (المعروفة باسم احتيال الموظف أو الاختلاس) والتقارير المالية المضللة (المعروفة باسم الاحتيال الإداري). (Arens et al., 2016: 139).

ويمكن تعريف الخطأ بما يلي: "الخطأ هو عبارة عن تحريف أو استبعاد غير متعمد لمبالغ أو معلومات معينة في القوائم المالية. وهي غالباً ما ترتكب نتيجة لجهل كتبه إدارة الحسابات بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبالتصنيف المحاسبي السليم، وترتكب أيضاً نتيجة الإهمال أثناء القيام بالإجراءات المحاسبية" (عبد الفتاح والآخرين، 2000: 55).

ان وقوع الأخطاء بالسجلات او مستندات المحاسبية يعود الى سببين رئيسيين هما:

- 1- ان الجهل بالمبادئ المحاسبية والمتعارف عليها وعلينا الاتباعه، في تسجيل أو ترحيل أو تبويب أو تلخيص أو عرض البيانات المحاسبية المختلفة.
- 2- ان السهو أو عدم العناية، أو الإهمال والتقصير في موظفي قسم المحاسبة من أداء أعمالهم أي بمعنى (قيام بواجباتهم) (عبدالله، 2004: 25).

اما تعريف الغش (الاحتيال) من قبل جمعة هو:

"الغش هو تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف آخر، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته، أو الحصول على أصول وممتلكات المنشأة لاستخدامها في الأعمال الخاصة، أو التحريف المتعمد للمعلومات المالية من قبل موظفي الشركة أو طرف ثالث" (جمعة، 2000: 34).

اهم الشروط الواجبة توفرها في الغش هي (الصبان و هلال، 2002: 1):

1. هناك نية أو نية لحجب بعض الحقائق أو تعديل الحقائق لتحقيق مكاسب شخصية أو لتضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية.
2. لدى الغشاش فرصة وإمكانية إخفاء ما يريد إخفاءه، خاصة إذا تم تطبيق نظام رقابة داخلي ضعيف.
3. هناك أشخاص يعتمدون على المعلومات المحاسبية غير صحيحة أو لا يعرضون الحقائق الأساسية والضرورية.
4. يسبب ضرراً لمن يعتمدون فعلياً على معلومات محاسبية غير صحيحة.

من هذا، نستنتج أن كلاً من الاحتيال والخطأ يؤديان إلى تحريف البيانات المالية. ومع ذلك، فإن معيارنا للتمييز بين السلوك الاحتيالي أو غير المشروع هو القصد والقصد. للوفاء بمعايير التدقيق، يجب إجراء مهام التدقيق للكشف عن الأخطاء الجوهرية أو السهو في البيانات المالية. قد يكون هذا التحريف ناتجاً عن خطأ أو احتيال، لذلك يجب تصميم عملية التدقيق لاكتشاف كليهما.

5. صور الفساد المالي

يشمل الفساد المالي جرائم الرشوة، والاختلاس، وهدر المال العام، وتهريب ضريبي وجرمي، والتسبب المالي، وهدر المال العام، وغسيل الأموال... إلخ. وهكذا تتعدد صور الفساد المالي وتتطور أشكاله خاصة في الجهاز الإداري؛ لأن صورته تتخذ أشكالاً لا مختلفة تبع الطبيعة العصر والظروف المحيطة؛ ومنها:

أولاً: الاختلاس

الاختلاس هو عبث الموظف العام بما أوُتمن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية، ويطلق عليه أحياناً "الغلول" وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء. والفرق بينه وبين السرقة أن السرقة تعتمد على الخفية؛ بينما الاختلاس يعتمد على الاستغلال، فالسارق لا يمكن الاحتراز منه؛ لأنه يهتك الحرز، بينما المختلس يأخذ المال المتاح في حين غفلة من مالكه وغيره، فلا يخلو من التفريط الذي يمكن من الاختلاس، ولهذا يعد الاعتداء على المال العام أقرب إلى الاختلاس منه إلى السرقة. والاختلاس أحد صور نهب المال العام: "أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة (غصاب، 2011: 4، أحمد، 2004: 3)

ويتضح للباحثة مما سبق أن الاختلاس هو خيانة الموظف للأمانة المادية، النقدية أو العينية التي في عهده، ويطلق عليه أحياناً الغلول، وهو خيانة الأمانة وأخذ الشيء في الخفاء، وهو من أشهر صور الفساد المالي المنتشر في دول الشرق.

ثانياً: الرشوة

تعرف الرشوة بأنها: "قيام الموظف بأخذ أو طلب مقابل معين، للقيام بعمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عنها أو الإخلال بمقتضيات وظيفته على أي نحو كما أن الرشوة تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول مهنية وكذلك وهي أيضاً تمثل كل نفع يحصل عليه مسبقاً موظف نتيجة تنفيذه عملاً غير قانوني لصالح الراشي، أو حتى الامتناع عن تنفيذ عمل بهدف إلحاق ضرر بطرف معين، على أن يتولى المستفيد من عدم تنفيذ هذا العمل دفع الرشوة (الفتاح، 2005: 228، حنان، 2003: 12، محمد، 2016: 197)." \.

ثالثاً: التزوير وتزييف العملة

يعرف تزوير بأنه كل اصطناع لعملية تقليداً لعملية صحيحة، وكل تلاعب في قيمة عملة صحيحة، كذلك كل ترويج أو إدخال من الخارج لعملية مزيفة إذا تمت هذه الأمور بقصد وضع العملة المزيفة في التداول والغش والإضرار (الفتاح، 2005: 22). بينما يعرف التزوير بأنه: "تغيير الحقائق والتلاعب بها بإعطاء أمر لمن لا يستحقه، وهذه الجريمة تتساوى في الجرم والعقاب مع جريمة الرشوة، كما أنها محرمة شرعاً وعقلاً ونظاماً (عبد الرحمن، 1985: 25). وبينت دراسة (آل الشيخ) إلى أن من أنماط الفساد المالي في المملكة السعودية ان التحيز والمحاباة لجماعات وأفراد دون حق، اشتغال الموظف العام بالتجارة دون إذن نظامي (آل الشيخ والآخرين، 2007: 85).

رابعاً: الإضرار والإهمال في استخدام المال العام

المقصود من ذلك كل ما يصيب المال العام، فينتج عنه خسارة مالية، سواء كانت ناتجة عن إتلافه كلياً، أم كانت ناتجة عن نقصه، أو عن نقص منافعه، أو زوال بعض أوصافه، أو نحو ذلك، مما من شأنه أن يؤدي إلى نقص في قيمة المال العام كانت عليه قبل حدوث الضرر، وذلك يدخل في نطاق الفساد المالي. من صور هذه الجريمة ما يأتي (جزاء، 2020: 84):

1. التعاقد بشروط مجحفة بمصالح الجهة التي يعمل بها الموظف العام.
2. تعمد إفشاء أسرار المناقصة لأحد المتقدمين بالعطاءات.
3. تعمد إخفاء بعض المستندات الهامة، أو إتلافها.
4. عدم تحصيل الضرائب، أو الرسوم المستحقة لها.
5. ومن صور تبيد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث، أو المبالغة في استخدام المقتنيات العامة في الأمور الشخصية، وإقامة الحفلات والدعائيات ببذخ على الدعاية والإعلان، والنشر في الصحف والمجلات في مناسبات التهاني والتعازي والتأيد والتوديع.

أما الإهمال في استخدام المال العام، فهو مخالفة ما أوجبه الشارع من رعاية، وتبصر، وأخذ للحيلة والحرص عند استخدام المال العام، والمحافظة عليه، ولا يشترط لتحقيق الإهمال التصرف الإيجابي، بل يفي عد الكف، أو الترك لما أوجبه الشارع محققاً للإهمال أي ضراً، فالموظف الذي يتسبب بإهماله في إلحاق الضرر بالأموال، والمصالح العامة، التي يعمل بها، أو يتصل بها بحكم وظيفته، وكذلك أموال الأفراد، أو مصالحهم المعهود بها إليه، أو يعرض الأشخاص للهلاك، يتحمل نتائج خطئه؛ لأن الإهمال والتفريط، والتقصير، لا يتفق وواجبات الحذر، والحيلة، والحرص، التي يجب أن يتحلى بها الموظف، وهو يتعامل مع هذه الأموال والمصالح (أوهاب، 2001: 25).

خامساً: التهرب الضريبي

ومن بين صور الفساد المالي التهرب الضريبي، والذي يقصد به "تخلص المكلف من دفع الضريبة المتوجه عليه كلياً أو جزئياً، ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل معينة غير مشروعة. وتعد الضريبة وسيلة مالية تستخدمها السلطات العامة لتحقيق أغراضها، فهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي تفرض عليه، وهي الينابيع التي تستقي منها الدولة الأموال اللازمة لسد نفقاتها العامة، ويؤدي انخفاض حصيلة الضرائب إلى الإضرار بالخزينة العامة، وقد يؤدي إلى المساس بسير المرافق العامة وقيام الدولة بوظائفها المختلفة)، وبذلك فهي من صور الفساد المالي للدولة (خالد، 2000: 157).

6. مفهوم الفساد الإداري

الارتباط الإداري بلغة الفساد يعني عدم وجود إصلاح أو أن الفساد مرتبط بمؤسسة أو منظمة إدارية أو بمفردها، وقد يكون هناك العديد من الطرق الفكرية لفهم وتحليل الفساد في ظل النظام القديم، وهو ما يدعم النظام القديم، والذي يشير إلى أن الفساد الإداري يتجلى في فقدان القوة قيمة يعني ضعف الفعالية. يتم التعامل مع عمل أي وكالة إدارية بعد الحقيقة، مما يدل على أن الفساد الإداري هو النظام الرابع، وليس مجرد ظاهرة منعزلة. التثوهات أو الطرق الجماعية للهيئات التنفيذية الحكومية التي تؤدي إلى تفضيل الأهداف الرسمية للأهداف الخاصة بدلاً من الاستجابة للمطالب العامة، سواء بطريقة متجددة ومستمرة أو بطريقة فردية (الأعرجي، 1987-1988: 1).

كما يُعرّف الفساد الإداري بأنه، تحقيقاً لهدف خدمة الوطن وبناء الوطن، عيوب في سير العمل الإداري، والانحراف عن المسار الصحيح، ونشر الأخطاء المتعمدة في خدمة غالبية الموظفين. تشمل الأمثلة الرشوة ومحابة الأقارب لتحقيق مكاسب شخصية. (المصلحة الشخصية لها الأسبقية على المصلحة العامة) (الجبوري، 2019: 2).

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري بأنه (إساءة استخدام السلطة لأغراض خاصة). يشمل التعريف الفوائد المالية والمادية لتعزيز السلطة التنفيذية. يتم تعريفها أيضاً على أنها (الأنشطة التي تتم داخل هيئة تنفيذية للحكومة والتي تؤدي في الواقع إلى انحراف تلك الهيئة عن أهدافها الرسمية، والتي تمثل احتياجات الجمهور والمصلحة العامة لصالح هدف معين، سواء في أحدث أم لا، سواء بطريقة فردية أو جماعية منظمة (باش، 2002: 203).

7. أنماط الفساد الإداري

بعد التعرف على تعريف شامل ومتسق للفساد بشكل عام، والفساد الإداري بشكل خاص، فإن إحدى المعضلات التي تواجه الباحثين في هذا المجال هي أنه لعدة أسباب، أهمها وجود أنماط إدارية مختلفة ومتنوعة. الفساد الذي تتنوع أنماطه حسب تنوع المؤسسات والقطاعات السائدة فيها والأشخاص المعنيين، بالإضافة إلى ما للديانات السماوية والقيم الأخلاقية والنصوص القانونية أثر كبير في تحديد ما بعد الفساد، أنماط الفساد الإداري، تتنوع شدة الأثر سلبى وعمق تأثيره، لذلك تختلف عقوبات الفساد الإداري أيضاً حسب الجاني أو الطرف المتورط، وعلى الرغم من تنوع وتنوع الأنماط الفساد الإداري، إلا أن هناك تداخلاً واضحاً بينهما (عمر و مشرف، 2007: 210).

8. خصائص الفساد الإداري

تعد دراسة الفساد الإداري و تصنيف أنماطه وإخضاعها للدراسة والتحليل هي خطوة تمهيدية، لما ينبغي فعله للحد من آثاره والتصدي لأخطاره، ومهما تعددت أنماط الفساد وأنواعه إلا أن للفساد علائم و خصائص وأعراض تميزه عن غيره من الظواهر، إذ بينت وثائق الأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا عام ١٩٩٧م أن الفساد أصبح ظاهرة تتجاوز الحدود الوطنية؛ وذلك نتيجة لتحرير التجارة و تزايد العولمة ولم يعد من الممكن التعامل مع هذه الظاهرة من خلال الإجراءات الوطنية فقط، كما بينت الوثائق أن جرائم الفساد من أكثر الجرائم إدراة للمال وأنها غالباً ما ترتبط بجرائم غسل الأموال، وأن المتورطين في الفساد يسلكون القنوات نفسها التي يسلكها مرتكبي الجرائم الخطرة ويتصرفون بنفس الأسلوب (عيد، 2003: 950) ويرى أحد الخبراء أن الفساد الإداري يزدهر في البيئة غير المنظمة وفي غياب العلاقات الثابتة بين المجموعات وفي غياب أنماط السلطة المعترف بها (كليتجار، 1994: 15). ويضيف (الشيخلي) إلى وجود علامات يستدل منها على وجود الفساد الإداري في أي مجتمع ومن هذه العلامات:

1. رفع الشعارات إدارية جوفاء التي تشير إلى الأرباح الكبيرة والإنجازات المتواصلة والعديد من الوعود التي تهدف إلى تخدير الأعصاب والتستر على تقشي ظاهرة الفساد الإداري.
2. فتح أبواب التوظيف أمام الجميع دون وجود معايير دقيقة وواضحة للاختبار، ومن ثم تصبح الوظيفة مرتعا لكل متقاعس و فاقد الضمير، ومصدرة للأجور دون إنتاج حقيقي، فأصبح الطريق ممهدة للمتاجرة بالوظيفة دون وجود ضمير أو رادع.
3. تحويل المنظمات إلى حلبة للصراعات الشخصية، تتاح فيها للبعض المغامرات والامتيازات والبعض الآخر الفتات و الجمود الوظيفي (الشيخلي، 1999: 15).

9. اسباب الفساد الاداري

تشير خصائص وعلامات الفساد الإداري إلى إمكانية وجوده أو حدوثه، ولكن هذا الفساد يحدث لسبب ما. البلدان المتقدمة أو النامية في حالة تطور مستمر، والوضع يتطلب تطوير الأجهزة الإدارية إلى مستوى يوازي التطور المنظم للمجتمع في جميع مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع. قبل ظهوره كتب عبد الرحمن بن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي: "الفساد مبني على حب الترف بين أفراد الجماعة الحاكمة، وأعضاء الجماعة الحاكمة يدفعون ثمن السلع الكمالية بوسائل فاسدة (كليتجارد، 1994: 25).

يرى (اسماعيل) أن سبب الفساد الإداري هو عدم صياغة أنظمة وقوانين وتشريعات صارمة، ولم يتم اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للحد من هذه الظاهرة وضع حد للفساد بجميع أشكاله وأشكاله، وعدم الجدية في تطبيق الأنظمة العقابية بحزم أو انتقائية أو عدم الجدية على الإطلاق، هذا يساعد استئراء الظاهرة ويوفر لضعاف النفوس الطمأنينة للعبث بمقدرات الدولة وأموالها، إضافة إلى ضعف الرقابة على الأجهزة الحكومية وضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى البعض، وإثارة المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وكذلك تفشي الفساد الإداري وتفاقم كافة أشكال الاستغلال الوظيفي يعود العدة أسباب منها (اسماعيل، 1985: 9):

1. غياب المثل وفساد الضمان واعتبار أن المنصب الإداري لخدمة المصالح الشخصية لا الخدمة المجتمع،
2. ضعف الأجور والمرتبات.
3. ازدياد تدخلات الدولة.
4. الارتفاع الكبير والمستمر للمشتريات العامة.
5. الروتين وتعقيد الإجراءات.
6. ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدواتها المطلوبة.
7. جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الادارية.

10. سبل مكافحة الفساد الاداري

ان الفساد الإداري موجودة غالبا ولكن هذا لا يمنعنا من الحد من هذا المرض، فإن الجهود المبذولة للحد منها يجب أن تكون شاملة، لذلك فإن تصدى للفساد الإداري ومكافحته لدى المنظرين والباحثين بمحاولة معالجة هذه الظاهرة والتعلم منها خاصة خلال العقدين الماضيين، رغم أن بعض الكتاب والفلاسفة قاوموها وحاربوها منذ فترة طويلة، كما قال أفلاطون، فالأمة يجب على من يخدمها أن يقدم خدماتها بغير قبول الهدايا ومن يختلف بينهم فإذا حكم عليهم فلا توجد مذكرة جنازة. (كليتجارد، 1994: 38).

ويقترح مايكل دسبلاند (Despland) ثلاثة حلول للفرد في مواجهه فساد (Michel، 62-64: 1972):

1. أن يتذكر أن الفساد لا يتم إلا بوجود شخصين، وأن الشخص الذي يقع ضحية لفساد يعد شريكا فيه إذا لم يواجهه أو يحاربه.
2. الفساد داء أخلاقي ومن ثم ليس له سوى حل أخلاقي ومتى ما تعاطى شخص ما مع الكذب على سبيل المثال فليس له الحق في مطالب أخلاقية، وأن الشخص الصالح يعرف ما يعد صالح من فاسد ولا يعد الفساد الآخرين عثرة لفساده.
3. الاستمتاع أثناء مكافحة الموظفين الفاسدين ولكن يجب اختيار الخصم بحذر وأن يكون حالة متقدمة في الفساد لكي تستحق العناء كما يجب الحذر من الأشخاص الذين يدعون المثل الأخلاقية ذلك أن الشخص ذا الخلق يفصح الفساد ولا يكتفي باستنكاره.

11. العوامل الإدارية والنفسية المسببة للفساد الإداري

تتفاعل العديد من العوامل والظروف الإدارية والعوامل الفردية في هيئات الإدارة العامة في البلدان النامية لخلق البيئة والأجواء المناسبة للمساعدة في انتشار الفساد والتحيز الإداري. من أهم عوامل الإدارة التي تساهم في الفصل بين الإدارة وانتشار الفساد تضخم النظام الإداري، والتركيز الشديد، وتنازل السلطة، والإدارة المتعددة المستويات التي تحددها المنظمات والوكالات الحكومية في البلدان النامية. الافتقار إلى المستوى المتوسط والمنخفض لشحن الطاقة، تميزت بعض الوكالات الحكومية في البلدان النامية بعدم وجود تخطيط شامل للقوى العاملة، في حين أن الحاجة إلى قوة عاملة ذات خصائص معينة الحاجة إلى العمل من ناحية وعدم تناسب السلطة مع المسؤولية وعدم ملائمة أماكن العمل من ناحية أخرى.

بالنسبة للعوامل الشخصية التي تساهم في الانحرافات الإدارية، فقد تكون هذه العوامل موروثية، وهذه العوامل هي دوافع تتعلق باحتياجات الإنسان الأساسية، والقدرات العامة، والقدرات الفعلية الخاصة. مما لا شك فيه أن رغبات الفرد واحتياجاته يجب تلبيتها من خلال كونه جزءاً من مجموعة، والفرد الذي يسعى لتلبية رغبته في الظهور بمظهر بارز يتصرف بأنواع مختلفة. وهذا يخلق

نوفاً من التوتر والقلق عند الحاجة إلى اتخاذ إجراء من سلوك شخص لا يشعر بالشيء نفسه، وعندما لا يتم تلبيته بالنسبة للفرد (بشر، 2018: 1).

المحور الثالث: الجانب العملي للدراسة

اختبار أنموذج الدراسة وفرضياتها

يهدف هذا المبحث إلى اختبار فرضيات الدراسة للتعرف على علاقات الارتباط والتأثير بين المتغيرات الرئيسية والفرعية، وسوف يتم التحقق من مدى صحة الإفتراضات من خلال إستخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية التي أختيرت لإجراء التحليل على متغيرات الدراسة، ويتضمن هذا المحاور الآتية:

أ. وصف عينة الدراسة.

ب. تحليل علاقات الارتباط (Correlation Analysis) بين متغيرات الدراسة.

ت. تحليل التأثير (Regression Analysis) بين متغيرات الدراسة.

ث. نتائج الاحصائيات باستخدام برنامج AMOS لمعادلات الهيكلية.

أ. وصف عينة الدراسة

عينة الدراسة تتضمن مجموعة من الأكاديميين و مراقبي الحسابات و المحاسبين القانونيين حيث بلغ مجموعهم (111) شخصاً وسنستعرض في هذه الفقرة الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة المتمثلة في (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، مدة الخدمة، المنصب) ونذكر منها فقط الجنس، المؤهل العلمي و التخصص العلمي على النحو الآتي:

1. توزيع أفراد العينة على وفق الجنس

يوضح الجدول (2)، توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس وتبين أن نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة قد بلغ (58.56 %) بينما نسبة الإناث بلغ (41.44 %)، وهذا يشير إلى أن المعدل الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور. والشكل (2) يوضح ذلك.

الجدول (2) توزيع أفراد العينة وفق الجنس

الجنس	العدد	%
ذكر	65	58.56%
أنثى	46	41.44%
المجموع	111	100.00%

2. توزيع أفراد العينة على وفق المؤهل العلمي

تم توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق المؤهل العلمي (بكالوريوس، دبلوم عالي، دبلوم عالي/ مراقبي حسابات، ماجستير، دكتوراه) ويلاحظ من الجدول (3) أن أكثرية نسبة أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه بنسبة (56.76 %) و (17.12 %)، وهذا يدل على أن أكثرية أفراد عينة الدراسة هم من حملة الشهادات العليا، والشكل (3) يوضح ذلك.

الجدول (3) توزيع أفراد العينة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	%
بكالوريوس	14	12.61%
دبلوم عالي	7	6.31%
دبلوم عالي/ مراقبي حسابات	8	7.21%
ماجستير	63	56.76%
دكتوراه	19	17.12%
المجموع	111	100.00%

3. أفراد العينة على وفق التخصص

تبين من الجدول (4) بأن أكثرية أفراد عينة الدراسة تخصصهم (المحاسبة) إذ بلغت نسبتهم (80.18 %) وهذه إشارة الى أن أغلبية افراد العينة تخصصهم جيدة و ملائمة لإجابة فقرات استمارة الأستبيان. كما يتضح في الشكل (4).

الجدول (4) توزيع أفراد العينة وفق التخصص

التخصص	العدد	%
محاسبة	89	80.18%
مالية و مصرفية	5	4.50%
إدارة الأعمال	5	4.50%
الاقتصاد	4	3.60%
أخرى	8	7.21%
المجموع	111	100.00%

ب. تحليل علاقات الارتباط (Correlation Analysis) بين متغيرات الدراسة

الجدول (5) التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري ونسبة الاتفاق لإجابات المبحوثين لمحوّر ممارسات واجراءات التدقيق القضائي

المحاور	الأسئلة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
المهارات الفنية	q1	0.0%	0	3.6%	4	5.4%	6	54.1%	60	36.9%	41	4.24	0.716	84.86%
	q2	0.9%	1	2.7%	3	6.3%	7	57.7%	64	32.4%	36	4.18	0.741	83.60%
	q3	0.9%	1	3.6%	4	9.9%	11	54.1%	60	31.5%	35	4.12	0.795	82.34%
	q4	0.0%	0	3.6%	4	9.0%	10	55.9%	62	31.5%	35	4.15	0.729	83.06%
	q5	0.0%	0	3.6%	4	6.3%	7	57.7%	64	32.4%	36	4.19	0.707	83.78%
	q6	1.8%	2	0.9%	1	8.1%	9	55.0%	61	34.2%	38	4.19	0.769	83.78%
	q7	0.9%	1	2.7%	3	8.1%	9	49.5%	55	38.7%	43	4.23	0.783	84.50%
	q8	0.9%	1	0.9%	1	10.8%	12	52.3%	58	35.1%	39	4.20	0.736	83.96%
المجموع												4.19	0.75	83.74%
الخبرة والتأهيل	q9	0.0%	0	8.1%	9	12.6%	14	46.8%	52	32.4%	36	4.04	0.883	80.72%
	q10	0.9%	1	7.2%	8	15.3%	17	48.6%	54	27.9%	31	3.95	0.898	79.10%
	q11	2.7%	3	12.6%	14	32.4%	36	35.1%	39	17.1%	19	3.51	1.008	70.27%
	q12	0.9%	1	8.1%	9	14.4%	16	49.5%	55	27.0%	30	3.94	0.907	78.74%
	q13	0.0%	0	7.2%	8	11.7%	13	49.5%	55	31.5%	35	4.05	0.851	81.08%
	q14	0.9%	1	4.5%	5	10.8%	12	46.8%	52	36.9%	41	4.14	0.851	82.88%
	q15	0.9%	1	7.2%	8	9.9%	11	53.2%	59	28.8%	32	4.02	0.874	80.36%
	q16	1.8%	2	8.1%	9	9.9%	11	41.4%	46	38.7%	43	4.07	0.988	81.44%
المجموع												3.97	0.91	79.32%
المعرفة بالأمور القانونية والإدارية	q17	1.8%	2	4.5%	5	16.2%	18	47.7%	53	29.7%	33	3.99	0.899	79.82%
	q18	1.8%	2	6.3%	7	10.8%	12	55.0%	61	26.1%	29	3.97	0.889	79.46%
	q19	0.0%	0	4.5%	5	18.9%	21	42.3%	47	34.2%	38	4.06	0.845	81.26%
	q20	0.0%	0	7.2%	8	25.2%	28	48.6%	54	18.9%	21	3.79	0.832	75.86%
	q21	0.9%	1	8.1%	9	18.9%	21	44.1%	49	27.9%	31	3.90	0.934	78.02%
	q22	1.8%	2	6.3%	7	13.5%	15	53.2%	59	25.2%	28	3.94	0.897	78.74%
	q23	0.9%	1	3.6%	4	16.2%	18	47.7%	53	31.5%	35	4.05	0.840	81.08%
	q24	0.0%	0	5.4%	6	12.6%	14	57.7%	64	24.3%	27	4.01	0.769	80.18%
المجموع												3.97	0.86	79.30%
المعرفة بتكنولوجيا المعلومات	q25	0.0%	0	4.5%	5	7.2%	8	49.5%	55	38.7%	43	4.23	0.771	84.50%
	q26	2.7%	3	4.5%	5	8.1%	9	55.0%	61	29.7%	33	4.05	0.898	80.90%
	q27	1.8%	2	5.4%	6	9.0%	10	51.4%	57	32.4%	36	4.07	0.891	81.44%
	q28	0.9%	1	5.4%	6	10.8%	12	55.0%	61	27.9%	31	4.04	0.830	80.72%
	q29	0.9%	1	7.2%	8	14.4%	16	45.0%	50	32.4%	36	4.01	0.919	80.18%
	q30	0.0%	0	6.3%	7	10.8%	12	52.3%	58	30.6%	34	4.07	0.817	81.44%
	q31	0.9%	1	8.1%	9	13.5%	15	51.4%	57	26.1%	29	3.94	0.897	78.74%
	q32	0.0%	0	5.4%	6	16.2%	18	52.3%	58	26.1%	29	3.99	0.803	79.82%
المجموع												4.04	0.85	80.76%

(n=111)

توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين ممارسات واجراءات التدقيق القضائي و الحد من الاحتيال والفساد المالي و الإداري. يمثل مضمون هذه العلاقة اختباراً للفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على (وجود علاقة طردية ومعنوية بين أبعاد اجراءات التدقيق القضائي مجتمعة مع أبعاد الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري).

من أجل التعرف على طبيعة علاقات الارتباط بين أبعاد اجراءات التدقيق القضائي إجمالاً وأبعاد الحد من الاحتيال والفساد المالي و الإداري نعرض الجدول (6) والذي يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية عالية و طردية بين اجراءات التدقيق القضائي إجمالاً والحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري وتعني هذه النتيجة كلما ازداد اجراءات التدقيق القضائي ازداد الحد من الاحتيال والفساد المالي و الإداري، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (0.841^{**}) عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وبلغت القيمة الاحتمالية ($p\text{-value}=0.000^{**}$)، وبهذا تقبل الفرضية الرئيسية الأولى.

الجدول (6) معامل الارتباط بين إجراءات التدقيق القضائي والحد من الاحتيال والفساد المالي و الإداري

المتغير المستقل	الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري	القيمة الاحتمالية (P-value)
المتغير المعتمد		
إجراءات التدقيق القضائي	0.841**	0.000

**معنوي عند مستوى المعنوية 111 n (p-value ≤ 0.05)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية (برنامج SPSS)

وتتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى فرضيات فرعية تنص على أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين كل أبعاد إجراءات التدقيق القضائي والمتمثلة (المهارات الفنية- الخبرة والتأهيل- المعرفة بالأمور القانونية والإدارية- المعرفة بتكنولوجيا المعلومات) والحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري مجتمعة والجدول (7) يوضح ذلك.

بهدف إعطاء مؤشرات تفصيلية بين كل بُعد من أبعاد إجراءات التدقيق القضائي وعلاقته بالحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري على وفق الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الأولى، فقد تم تحليل علاقات الارتباط بين كل بُعد والحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري على أفراد، ويوضح ذلك معطيات الجدول (5) معاملات الارتباط بين أبعاد إجراءات التدقيق القضائي (المهارات الفنية- الخبرة والتأهيل- المعرفة بالأمور القانونية والإدارية- المعرفة بتكنولوجيا المعلومات) بكونها متغيرات مستقلة وبين الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري بكونها المتغير المعتمد وتشير إلى وجود علاقات ارتباط طردية ومعنوية عالية ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد إجراءات التدقيق القضائي الأربعة أعلاه مع الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري، إذ بلغ معامل الارتباط على التوالي كالاتي (**0.601-0.763-0.775-0.730) وهي كلها ارتباطات طردية ومعنوية عالية لأن القيمة الاحتمالية لجميع الأبعاد تساوي (p-value=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المسموح به (α=0.05) كما هو مبين في الجدول (6) وبهذا تقبل الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة والرابعة الفرضية الرئيسية الأولى.

الجدول (7) معاملات الارتباط بين أبعاد إجراءات التدقيق القضائي وبين الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري

المتغير المستقل	الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري	القيمة الاحتمالية (p-value)
المتغير المعتمد		
المهارات الفنية	0.601**	-معنوية عالية 0.000
الخبرة والتأهيل	0.763**	-معنوية عالية 0.000
المعرفة بالأمور القانونية والإدارية	0.775**	-معنوية عالية 0.000
المعرفة بتكنولوجيا المعلومات	0.730**	-معنوية عالية 0.000

n=111

**معنوي عند مستوى المعنوية 111 n (p-value ≤ 0.05)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية (برنامج SPSS)

ويتبين من الجدول (7) أن علاقة الارتباط بين محور المعرفة بالأمور القانونية والإدارية والحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري هي أقوى العلاقات من بين الأبعاد الأخرى لأبعاد إجراءات التدقيق القضائي.

ت. تحليل التأثير (Regression Analysis) بين متغيرات الدراسة.

أ. نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

سيتم في هذه الفقرة اختبار تأثير المتغيرات المستقلة معاً في الحد من الاحتيال والفساد المالي و الإداري باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد الموضحة في الجدول (8) إلى تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في الحد من الاحتيال والفساد المالي و الإداري، إذ أن المتغيرات المستقلة المجتمعة تؤثر تأثيراً معنوياً، ويدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة (69.118) وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوي (0.05)، وقد فسر قيمة معامل التحديد المعدل ($adj.R^2 = 71.2\%$) ما نسبته (71.2%) من التباين الحاصل في الحد من الاحتيال والفساد المالي و الإداري، أما النسبة المتبقية والبالغة (28.8%) فتعود إلى متغيرات أخرى، و تشير النتائج إلى وجود تأثير ايجابي و معنوي ذات دلالة إحصائية لجميع المتغيرات المستقلة (المعرفة بالأمور القانونية والإدارية- الخبرة و التأهيل- المعرفة بتكنولوجيا المعلومات) على التوالي ما عدا (المهارات الفنية) في الحد من الاحتيال والفساد المالي و الإداري.

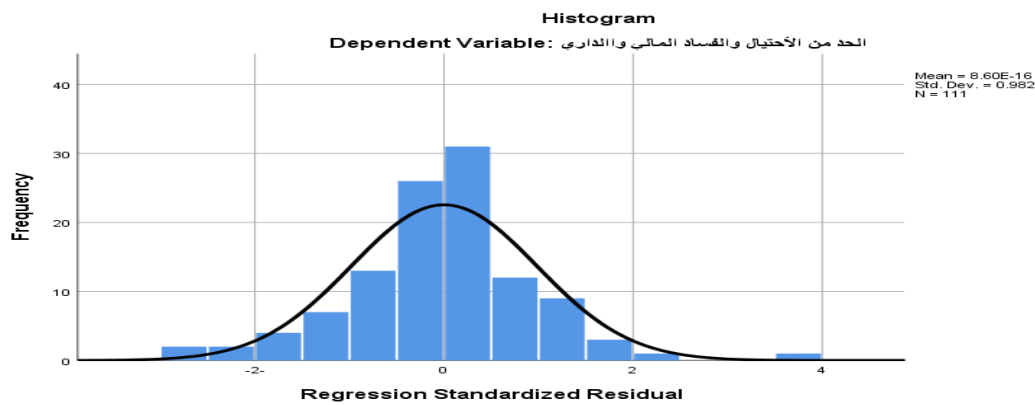
الجدول (8) تحليل أثر المتغيرات المستقلة معاً في الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري باستخدام نموذج الانحدار المتعدد

الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري				المتغير المستقل
R ²	F	β	الثابت-C	
71.2%	69.118)** 0.000p-value (0.075 t (0.857) p-value (0.393)	0.354 t (1.283) p-value (0.202)	المهارات الفنية
		0.329 t (4.476))** 0.000p-value (الخبرة والتأهيل
		3640. t (4.612))** 0.000p-value (المعرفة بالأمور القانونية والإدارية
		1620. t (2.123) p-value (0.036)*		المعرفة بتكنولوجيا المعلومات

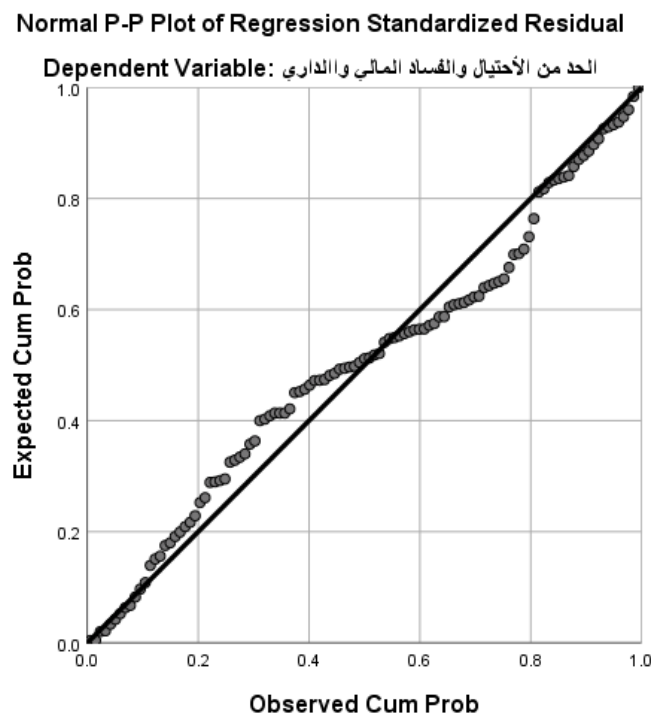
n=111

** معنوي عند مستوى المعنوية (p-value ≤ 0.05)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية (برنامج SPSS)



الشكل (2) التوزيع التكراري والمدرج التكراري للمتغير التابع
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)



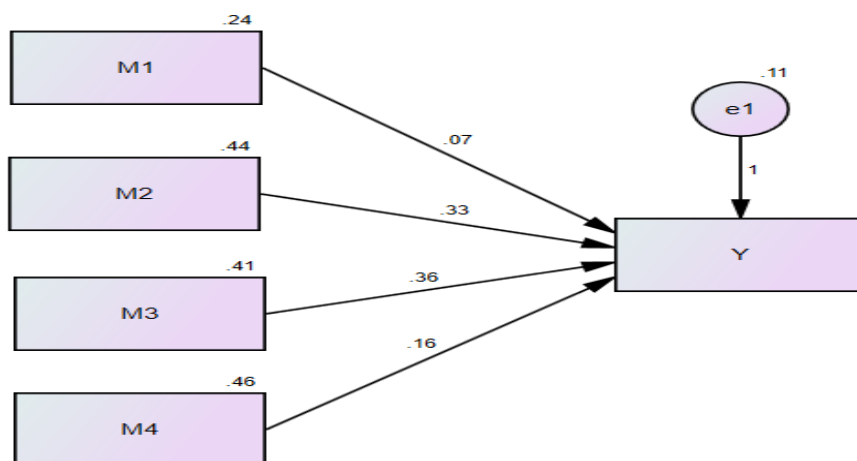
الشكل (3) شكل التوزيع الطبيعي (Normal P-P Plot)
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSS)

ويمكن ملاحظة شرط التوزيع الطبيعي للمتغيرات في الشكلين (2) و (3) حيث يتبين بان البيانات قريبة جداً من التوزيع الطبيعي وخاصة الشكل (2) حيث نلاحظ بان شكل المنحنى تتوزع طبيعياً (شكل ناقوسي)

ث. نتائج الاحصائيات باستخدام برنامج AMOS لمعادلات الهيكلية

◀ أنموذج الانحدار الخطي المتعدد:

سيتم في هذه الفقرة اختبار علاقة تأثير المتغيرات المستقلة معاً في الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري باستخدام أنموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج AMOS للمعادلات الهيكلية.



الشكل (4) النموذج الهيكلية لتأثير المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (AMOS)

الجدول (9) معاملات الانحدار المتعدد لتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باستخدام برنامج (AMOS)

		Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
Y <---	M1	.075	.063	1.177	.239	
Y <---	M2	.329	.047	7.013	***	
Y <---	M3	.364	.049	7.459	***	
Y <---	M4	.162	.046	3.510	***	

تشير نتائج أنموذج الانحدار الخطي المتعدد الموضحة في الجدول (9) إلى تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري، وتشير النتائج إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي ذات دلالة إحصائية لجميع المتغيرات المستقلة (المعرفة بالأمور القانونية والإدارية- الخبرة و التأهيل- المعرفة بتكنولوجيا المعلومات) على التوالي ما عدا (المهارات الفنية) في الحد من الاحتيال والفساد المالي والإداري.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

على ضوء نتائج الدراسة توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها كالآتي:

- 1- دلت نتائج التحليل الاحصائي للجاذبة على اجابات افراد العينة على وجود علاقة طردية ومعنوية بين أبعاد اجراءات التدقيق القضائي مجتمعة مع أبعاد الحد من الاحتيال والفساد المالي والاداري، من أجل التعرف على طبيعة علاقات الارتباط بين أبعاد اجراءات التدقيق القضائي إجمالاً وأبعاد الحد من الاحتيال والفساد المالي والاداري نلاحظ بان وجود علاقة ارتباط معنوية عالية و طردية بين اجراءات التدقيق القضائي إجمالاً والحد من الاحتيال والفساد المالي والاداري وتعني هذه النتيجة كلما ازدادت اجراءات التدقيق القضائي ازداد الحد من الاحتيال والفساد المالي والاداري، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي (0.841^{**}) عند مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وبلغت القيمة الاحتمالية ($p\text{-value}=0.000^{**}$)، وبهذا تقبل الفرضية الرئيسية الأولى.
- 2- وكذلك دلت النتائج عن الفرضية الرئيسية الأولى فرضيات فرعية تنص على أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين كل أبعاد اجراءات التدقيق القضائي والمتمثلة (المهارات الفنية- الخبرة والتأهيل- المعرفة بالأمور القانونية والإدارية- المعرفة بتكنولوجيا المعلومات) والحد من الاحتيال والفساد المالي والاداري مجتمعة بكونها متغيرات مستقلة وبين الحد من الاحتيال والفساد المالي والاداري بكونها المتغير المعتمد وتشير إلى وجود علاقات ارتباط طردية و معنوية عالية ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد اجراءات التدقيق القضائي الأربعة أعلاه مع الحد من الاحتيال والفساد المالي والاداري، إذ بلغ معامل الارتباط على التوالي كالاتي (0.601^{**} - 0.763^{**} - 0.775^{**} - 0.730^{**}) وهي كلها ارتباطات طردية ومعنوية عالية لأن القيمة الاحتمالية لجميع الأبعاد تساوي ($p\text{-value}=0.000$) وهي اقل من مستوى المعنوية المسموح به ($\alpha=0.05$) كما هو مبين في الجدول (7) وبهذا تقبل الفرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة والرابعة الفرضية الرئيسية الأولى.
- 3- اتفقت الدراسة النظرية مع الجانب الميداني انه من الضرورة توافر متطلبات التدقيق القضائي لتحقيق دور فعال في الحد من الفساد المالي والاداري من اهمها تطوير اساليب ادارة للوحدة الحكومية وتفعيل آليات الرقابة وتطوير نظم المحاسبية داخل وحدات الحكومية.
- 4- يتطلب الاستخدام الفعال للتدقيق القضائي للحد من الفساد المالي تدريب وتأهيل المدققين في الدوائر الحكومية أو مراقبي الحسابات الذين سيتم تكليفهم من قبل السلطات عن طريق برامج تدريبية متخصصة لهم على كيفية إتقان عمليات التدقيق القضائي.
- 5- أن وجود المدققين القضائيين قد يساعد في امكانية الحصول على معلومات مفيدة و دقيقة عن طريق قيامهم بعمليات كشف عن الجريمة و هو ما يعجز عنه المدققون الداخليون في مراقبة و كشف عمليات الفساد المالي والاداري
- 6- من اهم المقومات اللازمة توافرها في المدققين القضائيين كراس مال بشري هو (المهارات الفنية- الخبرة والتأهيل - المعرفة بتكنولوجيا المعلومات) وخصوصا المعرفة بالأمور القانونية والإدارية للكشف من الفساد المالي والاداري.
- 7- لقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الفساد يتجاوز مفاهيم الاحتيال والفساد، ويشمل مجموعة متنوعة من الممارسات الأخرى التي يمكن العثور عليها في مؤسسات الأعمال والتدقيق القضائي و يمكن ان يساعد في كشف الفساد بشتى أنواعه.
- 8- إن وجود اجراءات التدقيق القضائي يؤدي الى التزام مراقبي الحسابات بمسؤولياته اتجاه مستخدمي القوائم المالية و تدعم ثقتهم ويوفر نوعا من الطمأنينة بأنها خالية من الاحتيال.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة توصي بما يلي:

- 1- على السلطات المالية في اقليم كردستان العراق ان محاولة دمج التدقيق القضائي مع إجراءاته الرقابية التي لها دور فعال في كشف و مكافحة الفساد المالي والاداري، وقد تكون هذه محاولة عن طريق توفير هذه السلطات كافة أنواع المتطلبات و البرامج التي تخص هذه الفئة و التدريبات و التقنيات اللازمة وتأسيس وحدات خاصة بالتدقيق القضائي في المؤسسات الحكومية.
- 2- من الواجب على نقابة المحاسبين و المدققين والجهات المعنية بمهنة المحاسبة و التدقيق في اقليم كردستان ان تقوم بأصدار تعليمات لتشكيل هيئة خاصة بمهنة التدقيق القضائي و ايضا منح الشهادات المهنية و رخصة ممارسة المهنة
- 3- من ضروري على جامعات ومعاهد وهيئة التعليم العالي في الإقليم ادراج التدقيق القضائي ضمن مناهجها العلمي الخاص باقسام المحاسبة و التدقيق وذلك بهدف الحصول على فئة من المدققين القضائيين المؤهلين متوفر فيهم الشروط التي يجب توافرها في المدقق القضائي.

- 4- التكامل بين عمل المدقق القضائي و مراقبي الحسابات كمرحلة انتقالية حتى يتم التأهيل العلمي و العملي لمراقبي الحسابات كي يتمكن من القيام بممارسة عمل المدقق القضائي بصفة مستقلة.
- 5- ينبغي على المنظمات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة و التدقيق في الاقليم تفعيل متطلبات خاصة بأنشاء جمعية مهنية رسمية و مستقلة للتدقيق القضائي.
- 6- ينبغي إضافة خدمة التدقيق القضائي الى الخدمات التي تقدمها مكاتب المحاسبة و استخدام وسائل حديثة في فحص وكشف حالات الغش و الفساد.
- 7- تدريب وتأهيل المدققين الذين لديهم الرغبة ليصبحوا مدققين قضائيين في مجالات التحري و التقصي القانوني وغيرها من المجالات ذات الصلة.

المصادر:

المصادر باللغة العربية:

1. زين، علي أحمد مصطفى، علي أحمد مصطفى، دياب، محمد عبد القادر أمين، عبد الغفار، أحمد محمد السيد. (2018). التدقيق القضائي ودورها في الحد من فجوة التوقعات (دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية). 32، 333-394.
2. سلطان محمد عبد الحميد، ر.، (2022). دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد: دراسة ميدانية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 46(1)، 150-77 pp.
3. سامي، مجدى محمد، (2002)، "دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الأول، مجلد 133، 24-171.
4. منوخ، أسامة زيد محمد. (2017). دور المحاسبة القضائية في الكشف والحد من الفساد المالي: دراسة ميدانية في هيئة النزاهة العراقية، الخرطوم، 1-162.
5. د. علاء كامل حسن خليف. (2017). دور التدقيق القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الابتكارية في منظمات الأعمال- دراسة ميدانية. 54، 219-246.
6. عبدالوهاب نصر على. (2009). موسوعة التدقيق الخارجية الحديثة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
7. جميل، رافي نزار. (2012). الإطار المفاهيمي للمحاسبة القضائية ومتطلبات تطبيقها في البيئة المالية العراقية. جامعة الموصل.
8. مسعود، احمد السنوسي بشير، سعود، المكي معتوق. (2015). مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية: دراسة استكشافية، 258 - 219.
9. السيسي، نجوى أحمد إسماعيل. (2006). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية: دراسة ميدانية المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس - كلية التجارة، 33-84.
10. الجمال، الجهان. (2002). دور التدقيق القضائي في مواجهة الغش المالي في ظل البيئة الإلكترونية. مجلة المحاسبة المصرية، 845-905.
11. د. خالد محمد أحمد. (2013). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي. جامعة بني سويف- القاهرة، 6.
12. محمود، ولاء محمود عبدالعزيز. (2012). الإطار العلمي لمهنة المحاسبة القضائية بهدف تحقيق جودة الأداء لخبراء المنازعات التجارية: دراسة ميدانية مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد - كلية التجارة، 319-343.
13. الحجيات، بلال محمد داؤود. (2020). الحد من الفساد المالي والإداري: تأثير القيم العقدية نموذجاً: دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في بعض تشكيلات الجامعة التقنية الشمالية مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار - كلية الإدارة والاقتصاد، 266-282.
14. ا. قريشي العبد، وليد بن تركي. (2012). حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد املالي والإداري. جامعة محمد خضير- بسكرة، 5.
15. أ.د. موفق عبدالحسين محمد. (2012). الفساد الإداري (المظاهر والاشكال واليات المعالجة). المؤتمر العلمي الاول / ديوان الرقابة المالية.
16. أبو سكين، حنان كمال. (2015). مفهوم الفساد المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية، 149-162.

17. الجليلي، وحيد محمود رمو. (2012) أخلاقيات مينة المحاسبة والتدقيق ودورها في إستراتيجيات الحد من الفساد المالي والإداري. مجلة دراسات محاسبية ومالية، وقائع العلمي الاول لديوان الرقابة المالية.
18. الشمري و الفتلي، هاشم ايثار. (2011) لفساد الاداري و المالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية. دار اليازوري، الطبعة الاولى، 23.
19. علي احمد سليمان. (1998). قاموس المصطلحات الاقتصادية الخرطوم (الفساد المالي): سودان بيت الخرطوم-المكتبة الاكاديمية.
20. شحاتة، حسين حسين. (2011) الفساد المالي أسبابه وصوره وعالجه. مجلة الوعي الاسلامي، 26-27.
21. آل غصاب، عبد الله بن ناصر بن عبد الله. (2011). منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري: دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية/إعداد عبد الله بن ناصر بن عبد الله آل غصاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
22. الشمري، هاشم. (2011). لفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
23. عبد الفتاح، محمد الصحن، رجب، السيد راشد، محمود، ناجي درويش. (2000). اصول التدقيق. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 55.
24. خالد امين عبدالله. (2004). علم تدقيق الحسابات 'الناحية النظرية والعملية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 380.
25. جمعة أحمد حلمي. (2000). المدخل الحديث لتدقيق الحسابات. دار صفاء للنشر والتوزيع، 34.
26. الصبان، محمد سمير، هلال، عبد الله عبد العظيم. (2002). الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 403.
27. أبو دية أحمد. (2004). الفساد أسبابه وطرق مكافحته. منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 3.
28. خضر، عبد الفتاح. (2005). جرائم الرشوة والتزوير في أنظمة المملكة العربية السعودية، الرياض، مطبعة السفير.
29. سالم، حنان. (2003). ثقافة الفساد في مصر، القاهرة، دار المحروسة للنشر والتوزيع، 185.
30. بن عزوز، محمد (2016). الفساد الإداري والاقتصادي: آثاره وآليات مكافحته: حالة الجزائر المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3 - مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، 197-219.
31. عبد الرحمن، الضحيان. (1985). الإصلاح الإداري "المنظور الإسلامي والمعاصر والتجربة السعودية، جدة، المملكة العربية السعودية، دار العلم للنشر والتوزيع.
32. الجهني، يوسف بن جزاء. (2020). الفساد المالي وتأثيره السلبي على الاقتصاد الوطني: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية السعودية، جامعة المدينة العالمية - مجلة مجمع، 84-132.
33. نذير بن محمد الطيب أوهاب. (2001). حماية المال العام في الفقه الإسلامي. جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية-مركز الدراسات والبحوث، 322.
34. الخطيب، خالد. (2000). التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، 157-186.
35. د.عاصم الأعرجي، (1987-1988). نظريات التطوير والتنمية الإدارية، بغداد، جامعة بغداد، 260.
36. د. حيدر جميل أحمد الجبوري. (2019). تفعيل المحاسبة القضائي في الجهات التحقيقية للحد من الفساد المالي والإداري في مؤسسات القطاع العام. جامعة كربلاء.
37. عياد محمد علي باش. (2002). الفساد الحكومي في الدول النامية... أسبابه واثاره الاقتصادية والاجتماعية. العراق: مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 203.
38. آل الشيخ، خالد بن عبد الرحمن بن حسن بن عمر، المطيري، حزام بن ماطر مشرف. (2007). الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته: نحو بناء نموذج تنظيمي، اطروحة.
39. الجهني، عيد بن مسعود بن عيد. (2003). الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربي أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية-أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد 950-969.
40. كليتجارد، روبرت. (1994). السيطرة على الفساد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 285.
41. الشخيلي، عبدالقادر. (1999). اخلاقيات الوظيفة العامة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 174.
42. محمد احمد اسماعيل. (1985). ازمة الادارة المصرية. المجلة العربية لعلوم الشرطة، 111، 9.
43. د. بليغ بشر. (2018). اشكالية الفساد الاداري وضرورة مواجهتها. مجلة الأمن- مملكة البحرين، 10، 1-12.



مصادر باللغة الاجنبية: <

44. Mary-Jo Kranacher, Richard Riley, Joseph T Wells. (2011). Forensic accounting and fraud examination. *Hoboken, NJ: John Wiley & Sons*. SMITH, G. S., CRUMBLY, D. L. J. J. O. D. F., SECURITY & LAW 2009. Defining a forensic audit. 4, 3.
45. Bressler, Linda. (2012). The role of forensic accountants in fraud investigations: Importance of attorney and judge's perceptions. 9, 1.
46. Thornhill, William T. (1995). *Forensic accounting: How to investigate financial fraud*, Irwin Professional Pub.
47. Carnes, Kay C, Gierlasinski, Norman J, (2001). Forensic accounting skills: will supply finally catch up to demand?. *Managerial Auditing Journal*, 378-382..
48. Arens, Alvin A. (2008). Auditing and assurance services: an integrated approach, 13th. *Auditing*, 1, 3.
49. Despland Michel. (1972). Corruption – Islam and the Modern Age 62-64.